



الجلسة العامة ٤٨

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية
المستدامة فيها

الرابعة والخمسين، والتي عاونه فيها سفيرا سنغافورة واسبانيا
كنائبي الرئيس، أصدر الفريق العامل تقريرا بالغ الأثر في فترة
زمنية قصيرة.

ونود أن نشكر الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة
ونائبي الرئيس على التركيز الذي قدموه على هذا الموضوع
البالغ الأهمية وعلى إرشادهم خلال دراسته.

ويود وفدي اليوم أن يركز على اقتراحات الفريق
العامل لتيسير تنفيذ توصيات الأمين العام. وهذه الاقتراحات
من شأنها أن تكمل الأهداف التي حددناها لأنفسنا من أجل
نهضة أفريقيا. ولهذا فإننا نشي على الفريق العامل للأولوية
العليا التي أولاهها لمعالجة القضايا الاقتصادية والبيئية
والاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. فهذه هي
في الحقيقة أهم أولويات أفريقيا. وما دامت أفريقيا تجد
نفسها على هامش التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة، وخارج
التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، وتدفع الاستثمارات
الخارجية المباشرة، وسوق الأفكار والتكنولوجيات الجديدة،

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب
العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز
السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/55/45)

مذكرة من الأمين العام (A/55/431)

السيد فيرمولن (جنوب أفريقيا) (تكلمم

بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في
أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها لا يزال
معلما هاما على الطريق يوضح الصلة بين السلام والتنمية.
ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الصلة قد أصبحت سمة
متكررة في معظم المداخلات في مؤتمر قمة الألفية الأخيرة.
ويوفر الفريق العامل للدول الأعضاء فرصة فريدة للمشاركة
في تحديد الاتجاه وطابع الاستجابة لهذا التقرير البالغ الأهمية.
وفي ظل الرئاسة القديرة لرئيس الجمعية العامة في دورتها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤيد اقتراح الفريق العامل ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإنشاء هيئة مستقلة لتقييم مدى القدرة على استمرار تحمل عبء الديون الأفريقية، على أن يشكل ذلك التقييم أساسا للنظر في إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية في المستقبل.

ويؤيد وفدي أيضا تشديد الفريق العامل على أهمية تمويل التنمية من أجل تعزيز السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية. ونضم صوتنا إلى أصوات من نادوا بضرورة أن تؤخذ الشواغل الخاصة لأفريقيا بعين الاعتبار، وذلك في الحدث رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي يعقد في العام القادم. ونضم صوتنا إلى أصوات الذين دعوا البلدان المانحة إلى بذل جهود متسقة لتحقيق الهدف المتفق عليه بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، التي تقدم إلى البلدان الأفريقية. ولقد شدد السيد هورست كوهلر، المدير العام لصندوق النقد الدولي، هنا في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي على أن زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى تخفيف الديون الخارجية، مطلبان أساسيان إذا كنا نريد تحقيق أهداف التنمية التي حددناها لأنفسنا بحلول عام ٢٠١٥.

وأود أن أضرم صوت وفدي إلى صوت الفريق العامل بالنسبة للأولوية التي أعطاها للحاجة إلى مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل. فهذه الأمراض تنطوي على آثار وخيمة للغاية بالنسبة لقدرة القارة على التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

ولقد أقر الفريق العامل، عن حق، بالحاجة لتعزيز آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها، وحلها. ونود أن نؤيد الاقتراح الذي يدعو الجمعية العامة إلى أن تطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء فريق

والنقاش المحوري حول بيئتنا، سيبقى من الصعب على البلدان الأفريقية دائما أن تعالج قضايا الصراعات والتنمية المستدامة.

وكما تجلّى في تقرير الفريق العامل، عن حق، فإن الأولوية الأولى ينبغي أن تكون للقضاء على الفقر - وهي الأولوية التي أقرت أيضا في إعلان الألفية في إشارة إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وقد حظيت أهمية التعليم كنقطة البدء للتصدي للفقر بالاهتمام والاعتراف. ويضم وفدي صوته بالكامل إلى دعوة المانحين، وبالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية، لتعزيز وتطوير تنمية الموارد البشرية في القارة.

ولقد شدد الفريق العامل على الحاجة إلى معالجة العبء الجسيم الذي تفرضه الديون الخارجية على عدد من البلدان الأفريقية. ويقر وفدي بالتقدم الذي أحرزه بفعل تحسین مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك خلال الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز في العام الماضي. ونرحب أيضا بالجهود الإضافية التي بذلتها المؤسسات لتلبية هدف وفاء ٢٠ بلدا بالشروط المطلوبة قبل انتهاء هذا العام. ومع أن هذه التدابير تستحق الإشادة، فلا يزال هناك العديد من البلدان في القارة الأفريقية تضطر للإنفاق على سداد خدمة الدين الخارجي أكثر مما تنفقه على التعليم والخدمات الصحية والإسكان، وهو ما يبين حجم المشكلة التي نواجهها.

ويرى وفدي أن ثمة حاجة إلى نهج ذي اتجاهين. أولا، علينا أن نؤمن الموارد اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للمبادرة المحسنة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتوجه بالنداء إلى مجتمع المانحين للنظر في هذا الموضوع على وجه السرعة. وثانيا، إننا بحاجة للبحث عن سبل تمكن من تخفيف عبء الديون كيما يستفيد المزيد من البلدان الأفريقية، بتخفيف عبء الديون على نحو أعمق وأسرع.

الذي يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونؤيد كذلك اقتراح الفريق العامل بوضع معايير أساسية.

وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور حاسم في المتابعة وفي تنفيذ تقرير الأمين العام والفريق العامل. فالجلس بقدرته على تقديم الإرشاد والتنسيق على مستوى المنظومة، ينبغي أن يقوم بدور رئيسي في عملية التنفيذ. ونتطلع إلى انعقاد الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠١، والذي سيكرس لدور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. ونوافق أيضا على أن هذا الفريق يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا للغاية في التحضير للاستعراض والتقييم النهائيين بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات. ونود أن يدخل ذلك في ولاية الفريق العامل.

وأخيرا، يؤمن وفدي بأن استعراض الفريق العامل لتقرير الأمين العام قد نجح بالفعل في تركيز الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وينبغي تشجيع الفريق العامل في هذا الجهد البالغ الأهمية، وأن يعطى الولاية اللازمة ليواصل عمله.

السيد باتريشيو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام على تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويعول هذا التقرير على التقارير السابقة للأمين العام عن أفريقيا، ويقدم تحليلا صريحا لأسباب الصراعات في أفريقيا، ويعرض نهجا لمواجهة الصراعات وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وأود أيضا أن أشيد بتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويمثل الفريق العامل

استشاري مخصص للنظر في حالات البلدان التي خرجت من الصراعات للتو. وسوف يعزز ذلك وبصورة كبيرة الجهود الرامية إلى إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وبناء السلام والحيلولة دون نشوء الصراع مرة أخرى. ويجب أن تستكمل جهود أفريقيا لتطوير قدرتها على منع الصراعات وإدارتها وحلها، بوجود الأمم المتحدة الفعالة في مجال السلم والأمن. ولذا، فإننا نرى أن تقرير الإبراهيمي يمثل إسهاما مهما في الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن معالجة جميع هذه القضايا لن يحدث أثرا كبيرا بالنسبة للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية - إلا إذا أولينا الاهتمام الكافي للبيئة والإدماج الفعال للحماية البيئية، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في تنفيذ التنمية المستدامة. ولذلك، فإننا نؤيد النداء الموجه إلى جميع الدول الأعضاء للتأكد من أن الاعتبارات البيئية ستدمج على نحو مناسب في جميع الجوانب المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

وفي هذا الإطار، يأتي انعقاد مؤتمر قمة الأرض عام ٢٠٠٢ في القارة الأفريقية ليكون دليلا ملموسا لشعوب أفريقيا على جدية الأمم المتحدة في تنفيذ اقتراحات الفريق العامل. كما أنه سيوفر الفرصة لشعوب القارة للالتزام من جديد بمبادئ جدول أعمال القرن ٢١ وكذلك أهداف التنمية المستدامة ومثلها.

ويؤيد وفدي تأييدا كاملا اقتراحات الفريق العامل بشأن الحاجة إلى المتابعة، ونؤيد بقوة توسيع ولاية الفريق العامل. ونرى أن هذا الفريق العامل يمكن أن يضطلع بدور بالغ الأهمية في ضمان استمرار التركيز على أنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا والمساعدة في تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها في أفريقيا. ويمكن لعمل الفريق العامل أن يوفر أساسا مهما في تنفيذ الجزء السابع من إعلان الألفية،

مسؤوليته، سوف تواصل البلدان والمنظمات الأفريقية إسهامها الفعال في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ولقد أقر مؤتمر قمة الألفية في إعلانه بأن أفريقيا لديها احتياجات خاصة تتطلب دعم وتضامن جميع الدول. وللحفاظ على قوة الدفع في مسعى أفريقيا إلى تحقيق سلام ورخاء دائمين، لا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى على نحو كاف للأسباب الأساسية للصراع، بما في ذلك الفقر والدين الخارجي وتحسين الوصول إلى السوق العالمية وزيادة المساعدة الرسمية للمديونية. وتكافح قارتنا ضد بلاء الفقر والتخلف. فمن بين ٤٨ من أقل البلدان نمواً، يوجد ٣٣ بلداً في أفريقيا. علاوة على ذلك، تسبب الأمراض الوبائية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل الانتكاس للأفارقة، حيث أزهدت أرواح الملايين من البشر بينما يتسبب الحدوث المستمر للكوارث الطبيعية الدمار والبؤس على نطاق واسع. ونعتقد أنه لكي نشجع السلام الدائم والتنمية المستدامة نحتاج إلى التصدي معاً لهذه المشكلات حتى نتمكن من أن نجعل أفريقيا شريكا قويا في عصر العولمة الحالي وأن يكون لدينا المزيد من التكافل بين الدول.

وعلى الرغم من تراثنا التاريخية المختلفة فإن قدرنا أن نعيش في وفاق واتحاد في أفريقيا. ويبحث زعمائنا ومنظمات إقليمية عديدة، لا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال الحوار السلمي عن سبل ووسائل مختلفة لإحلال السلام الدائم في المناطق التي لا تزال الصراعات تعمر فيها. ونرحب نحن الأفارقة دائماً بالمساعي الحميدة من أجل السلام الدائم التي تتأتى من بلدان ومنظمات دولية عديدة، وفي مقدمتها تلك الآتية من الأمم المتحدة. وتكون هذه المساعدة أشد إلحاحاً عند تنفيذ اتفاق للسلام، ومن قوات حفظ سلام كافية إلى المعونة لإعادة توطين اللاجئين والمشردين والمخربين السابقين، ومن أنشطة إزالة الألغام إلى برامج الإعمار، كل شيء يتعين فعله في الوقت المناسب

المخصص خطوة هامة نحو تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وأفريقيا هي المنطقة الأكثر تأثراً بالصراع في العالم، وهو ما يجلب معاناة غير محدودة للشعوب الأفريقية ويعرقل جهودها لتحقيق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي دائم. وفي تقرير الأمين العام، ينظر على نحو سليم إلى أسباب النزاع في أفريقيا على أنها داخلية وخارجية بالنسبة لأفريقيا على حد سواء. لذلك حتى نعكس اتجاه هذا الوضع ونعالج المصادر المعقدة للصراع ونحقق سلاماً دائماً وتنمية مستدامة في أفريقيا، فإن الإرادة السياسية المطلوبة في المقام الأول منا نحن الأفارقة، بل وأيضاً من مختلف شركائنا الخارجيين.

لقد شجعت البلدان الأفريقية بنشاط في العقد الماضي على قيام أنظمة حكم ديمقراطية وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وكذلك الحريات الفردية مثل حرية الكلام والحرية النقابية. يضاف إلى ذلك أنها تنتهج إصلاحات اقتصادية ثابتة تمكنها من إيجاد أطر أفضل للأعمال من خلال برامج للتكيف الهيكلي تشمل الخصخصة، واعتماد مجموعات قوانين وأنظمة سليمة للاستثمار، وسياسات مالية ونقدية محكمة، وسياسات مناسبة للاقتصاد الكلي. وعلى الصعيد الإقليمي، أظهرت منظمة الوحدة الأفريقية التزاماً متزايداً بإيجاد الحلول للصراعات في أفريقيا من خلال آلية محددة لمنعها وإدارتها وحلها. وبذلك كذلك جهود مماثلة من خلال ترتيبات دون إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ورغم ذلك فإن هذه الجهود لن تسفر عن نتائج جوهرية ودائمة إلا إذا أثبت المجتمع الدولي أيضاً التزامه بتوفيره الموارد والمعدات والمعونة الفنية الكافية لجهود منع الصراعات وإدارتها وحلها. وبدون تخليص مجلس الأمن من

السيد دوردة (الجمهورية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): هذا الموضوع نوليه أهمية خاصة، بل قصوى. لكن الأمم المتحدة ظلت توليه الاهتمام بعدد الجلسات وعدد التقارير والصفحات والمجلدات والمتحدثين. لكن حقيقة الأمر، من الناحية العملية، لم نول أية أهمية تذكر أو ذات أثر على الأرض فيما يتعلق بالتزاعات والصراعات في أفريقيا ولا بالسلم فيها ولا بالتنمية، سواء المستدامة أو غير المستدامة. السبب هو أن هنالك بعض الأقوياء هنا يمنعون أي عمل جدي لإنهاء هذه الصراعات أو التزاعات ويعوقون أو يمنعون أو يحولون دون قيام أية تنمية، ليس في أفريقيا وحدها بل في كل الجنوب. يقول الحكماء إن تحليل أي مشكل هو قطع نصف الطريق نحو الحل. والتحليل الصحيح والدقيق لأسباب الصراع في أفريقيا لم يعرض على نحو واضح لا هنا ولا في مجلس الأمن. مشكلات أفريقيا والصراعات التي تعيشها الآن أو تلك التي عاشتها قبل الآن والتي يتوقع أن تستمر بعض الوقت مستقبلا تعود للأسباب التالية. هناك أسباب خارجية وهناك أسباب داخلية بالقطع.

الأسباب الخارجية. كانت أفريقيا، ولا تزال في أجزاء كثيرة جدا منها، تمر ببدايات مراحل التكون الاجتماعي، أي أن الأمم في أفريقيا لم تكتمل بعد. تكون الأمم، كما نعرف جميعا، عملية إنضاج تاريخية طويلة المدى، لا تتم بين ليلة وضحاها، ولا تتم بقرار يصدر عن هذا أو ذلك. كنا في أفريقيا جميعا، ولا تزال بعض أجزاء أفريقيا حتى اليوم، نعيش في المرحلة البدائية العشائرية القبلية. وعندما بدأنا في الاستقرار، لأن تكون أية أمة لا بد أن تمر بمرحلة استقرار بحيث يستقر تعامل البشر بعضهم مع بعض، فتتكون ثقافة، وهي الآداب والفنون والعادات والتقاليد، ويستقر تعاونهم مع البيئة المادية المحيطة بهم فيكونون حضارة. هذه الثقافة وهذه الحضارة تصنع المضمون الاجتماعي لأية أمة من الأمم. نحن في أفريقيا ما كدنا نبدأ هذه المراحل من

وبالوسائل الكافية لمساندة السلام المتفق عليه بين أطراف الصراع. والإلحاح الذي نشدد عليه هنا يحتاج إلى أن يتكيف مع واقع كل حالة مطلوب منا أن نعطيها المساعدة وأن نشارك بالتضامن الإنساني الحقيقي.

وبعد سنوات طويلة من حرب عدوانية، نحن الموزامبيقيين ملتزمون يوميا بحماية السلام الدائم وبالعامل الدؤوب من أجل تنميتنا المستدامة. إننا نعزز ديمقراطيتنا بمكسب السلام ونبذل قصارى جهدنا في الوقت ذاته لدفع عجلة النمو الاقتصادي ودعمه حتى يسمح لنا بالقضاء على الفقر المدقع في المدى المتوسط. هذا هو جزء من الالتزام ببناء مستقبل أفضل لجميع الموزامبيقيين، لا سيما أطفالنا في الألفية الجديدة.

إن ما نتكلم عنه هنا بخصوص موزامبيق هو في الحقيقة التوجه العام الذي يحدث في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكذلك في القارة الأفريقية برمتها. ويتطلب هذا التوجه أن نطبق نحن جميعا القيم والمبادئ التي أعيد التأكيد عليها أثناء مؤتمر قمة الألفية فيما يتعلق بالتضامن الخاص والمسؤولية المشتركة. عندئذ سنكون قادرين على أن تكون لدينا جبهة مشتركة وأن ننفذ خطة عمل تلي احتياجات أفريقيا الخاصة، مثلما ورد وصفها بدقة وإعلان الألفية.

ويعتبر وفد بلادي هذا النقاش الذي حول أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها إعادة تأكيد على إرادتنا السياسية للتحرك معا نحو تحقيق أهدافنا الخاصة بالسلام والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، عاجلا وليس آجلا. إننا، في الواقع، على اقتناع بأن أسرة الأمم المتحدة سوف تكون أكثر فعالية في بحثنا المشترك عن السلام الدائم والأمن والتنمية في أفريقيا.

ورسموا حدودا بيننا. بعض الاشكاليات الحالية والمعاصرة والتزاعات تعود إلى هذه الأسباب وهؤلاء المسيبين. قبيلة قسمت بين دولتين أو ثلاث. قد لا يعلم البعض بأن رئيس تشاد، السيد ادريس دبي، جزء من قبيلته في تشاد وجزء آخر كبير جدا في السودان. هكذا كنا. إذن من رسم جغرافيتنا في حقيقة الأمر هو من بذر بذور الفتنة والصراعات القائمة بين دول بعض الأقاليم في أفريقيا.

ثانيا، من الأسباب الخارجية، ونحن ما زلنا في هذا المجتمع البدائي الذي لم تكتمل العملية التاريخية لتحولنا إلى أمم بحيث يقوم مجتمع مدني في بلدانا، جاء الاستعمار، الذي خرج من الباب وعاد من النافذة، ليشترط علينا جملة من الشروط السياسية. قال لا بد من أن تعتمدوا ديمقراطية التمثيل البرلماني. ديمقراطية التمثيل البرلماني، يا اخوان، قد تصلح بمجتمعات وصلت إلى مرحلة المجتمع المدني. لكن مجتمعاتنا ما زالت تنقسم إما إلى عشائر أو إلى قبائل أو إلى طوائف دينية. ومن ثم، إذا قام أي حزب سياسي، لا علاقة له بالسياسة إلا من حيث الاسم والشعارات، أما المحتوى فهو إما طائفة، أو قبيلة، أو عشيرة، مثلما حدث في السودان. ونضرب مثلا بالسودان لأن الإخوان في السودان لن يستاءوا مني، ولن يسيئوا فهم كلامي. هناك حزب اسمه الأمة. اسمه الأمة فقط، أما محتواه كله فمن طائفة الأنصار. الحزب الثاني المقابل اسمه الاتحاد الديمقراطي، هو لا اتحادي ولا ديمقراطي، هو طائفة اسمها طائفة الختمية، طائفة أخرى. والرئيس التقليدي للطائفة من عائلة واحدة في الطائفتين، هو نفسه رئيس الحزب، في الحزبين! وهو نفسه يصبح رئيس الحكومة إذا فاز بالانتخابات من الحزبين! أي ديمقراطية هذه؟ لكم أن تمروا على كل القارة الأفريقية فهي على هذا النحو، مهما اختلفت الأسماء والمسميات والشعارات. من جذورنا ومن موروثنا يمكننا أن نصيغ نظرية للديمقراطية

الاستقرار حتى بدأ ما يسمى أو ما أطلق عليه حركة الكشوفات الجغرافية، التي ترتبت عليها حركة الاستعمار. وجاءنا الاستعمار بذلك الاختراع الرهيب في ذلك الوقت، وهو البارود. ونحن الأفارقة، بعد أن اصطدمنا بهم مرة وأكثر من مرة، وخشينا على أنفسنا من المصير الذي آل إليه الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، لجأنا إلى الغابات ولجأنا إلى الصحارى وظللنا نعيش في الصحراء وفي الغابات مع حيواناتنا، فقطع عنا طريق الاستقرار بحيث لم تكتمل عملية الإنضاج التاريخي الاجتماعي لتتحول إلى أمم. حركة الاستعمار هذه لم تستعمر أرضنا فحسب، بل شوهت كل حياتنا. جاءت لنا بأسماء من عندها وأطلقتها علينا. فصار الأفريقي يسمى جون ويسمى روبرت ويسمى بأسماء المستعمرين الأوروبيين الذين جاءونا، حتى أسماءنا هم أطلقوها علينا، وجعلونا نعتنق دينهم، بل ومذاهبهم كذلك. وقسموا بلدانا الأفريقية فيما بينهم، ورسموا حدودها هم. لا توجد دولة أفريقية واحدة، بما في ذلك بلادي، رسمت حدودها مع جيرانها على الإطلاق. الدول التي كانت مستعمرة، طبقا لمصالحها، رسمت جغرافيتنا. وقسموا القبيلة الواحدة من ثلاث إلى أربع دول وأحيانا أكثر وأحيانا أقل. نحن كنا ولا نزال في حركة في بيئتنا لا نعرف حدودا فيما بيننا. قد لا يصدق بعض الحاضرين أن ملك ليبيا السابق، ما قبل عام ١٩٦٩ هو من الجزائر، من مستغانم في الجزائر. تحركت أسرته وحدوده وانتقلوا إلى النيجر، إلى تشاد. ومن تشاد دخل إلى ليبيا. وفي ليبيا أقاموا طريقة صوفية دينية. استقروا في ليبيا فأصبح حفيدهم ملك ليبيا. ما كنا نعرف حدودا ولا نعرف جنسية. وقد لا يعرف بعض السادة هنا أن رئيس تونس الأسبق، الحبيب بورقيبة، هو من ليبيا وليس بتونسي. وبالتأكيد لعلكم سمعتم أن الرئيس كاوندا، الذي حرر أو قاد عملية تحرير زامبيا، هنالك من قال إنه ليس من زامبيا. إذن نحن كنا هكذا في أفريقيا، فجاءوا قسمونا

الدكتور آي ام اف؟ آسف لأي أقرأها كما هي باللغة التي ألف بها الكتاب وهي الانكليزية، وهي ضمن اللغات التي فرضت علينا كأفارقة. فحتى اللغات بالمناسبة ليست لغاتنا، هي لغات المستعمرين. وتقول وصفة الدكتور وترجمتها كما يلي:

واصل كلمته بالانكليزية

”اجعل سياساتك الداخلية على النحو التالي: نقص ميزانيتك بتتقيص دخل رأس المال؛ حفّض قيمة عملتك؛ حفّض نفقات دفاعك؛ عاني من الجوع وسدد ديونك الأجنبية، صدّر لي موادك الخام بأسعاري وتلقى البضائع المصنعة بأسعاري؛ خفض معدلات النمو السكاني عندك، لا تعطي الطعام الكافي لشعبك، فبدلا من أن تعطيه اللحم بعه لنا، وكل الفئران بدلا منه. أنت تحتاج إلى ميزانية متوازنة وليس وجبة متوازنة. الحكومات لا ينبغي أن تقترض داخليا إلا منا وحمد رواتبك واعمل على إلغاء الأنظمة الحكومية للقطاع الخاص؛ وبعد أن تتم كل ذلك ارجع إلي لأقابلك“.

(واصل كلمته بالعربية)

تلك الوصفة لم تطبق حقيقة على أفريقيا وحدها ولكن كما جاء في الرسم الكاريكاتوري لغلاف الكتاب هي تطبق على أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. وهكذا تبدو سلسلة عظيمة تخنقها هذه الديون أو سياسة صندوق النقد الدولي التي هي تنفيذية لسياسات دول توجهه.

أمام مثل هذه الوضعية ومثل هذه الشروط الاقتصادية، والسياسية، كيف يمكن لأفريقيا أن تتخلص من نزاعاتها أو من صراعاتها الداخلية؟ وكيف يمكن لها أن تستقر؟ أو أن تقيم تنمية مستمرة متواصلة؟ مجلس الأمن مُنَع من أن يوفد أي جندي لأي بقعة أفريقية، ما لم يكن ذلك

تحقق الديمقراطية وتحقق التناوب وتحقق سيادة القانون دون هذا الأسلوب الذي لا يصلح لبيئتنا.

زارنا مرة في ليبيا رئيس وزراء النيجر، وفي ذلك الوقت كانوا قد أعلنوا للتو عن حرية قيام الأحزاب. وكان رئيس الحكومة ذلك هو رئيس الحكومة الانتقالية التي ستقود أو ستشرف على العملية الانتخابية. فسألته كم حزبا صار لديكم؟ قال حوالي ستين حزبا. فسألته كم قبيلة لديكم؟ قال حوالي نفس العدد. إذن معنى ذلك أن كل قبيلة عملت حزبا. هنا سيقع صراع اجتماعي، وهو الذي حصل وحدث في رواندا وفي بوروندي وفي الصومال وفي النيجر التي ذكرتها وفي كل البلدان التي تأخذ بهذه النظرية. العامل الخارجي أو القوى الخارجية تريدنا أن نحذو حذوها. قد نحذوا حذوك في يوم من الأيام ولكن الآن الظرف الاجتماعي للمكان والزمان الذي نعيشه أو المكان الذي نحن فيه لا تناسبه هذه الصيغة، لأننا إذا اعتمدناها سوف تجزئنا، وسوف تقيم الأسس وأسباب الحروب فيما بيننا، وهذا ما يجري في أفريقيا.

أحد أسباب التخلف هو الشروط الاقتصادية التي تفرض علينا كذلك. يقولون لنا لا بد أن نعتمدوا اقتصاد السوق. يا اخواننا، قلنا لهم نحن ليس عندنا اقتصاد ولا عندنا سوق. نحن ما زلنا على ذلك، منا من لا يفهم حتى معنى هذا التعبير، إلا إذا أردنا أن نكون مقلدين. ثم بعد ذلك أوقعونا في فخ المديونية. فبدلا من أن تتقدم أفريقيا ارتهنت مرة أخرى اقتصاديا. وفي هذا الصدد سوف أقتبس من هذا الكتاب حديث النشر بعض الجمل، فمؤلفه كندي الجنسية لكنه أفريقي الأصل وتحديدًا من نيجيريا. وهو أكاديمي. وقال فيما قال عن الشروط التي فرضت على نيجيريا في فترة من الفترات بواسطة ما يسمى بصندوق النقد الدولي، والدولية براء منه، ووصف لنا بأسلوب تهكمي ساخر وسمى صندوق النقد الدولي بالدكتور آي ام اف، فما هي وصفة

فقال لنا الرئيس ستيفنز. كنت قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، لكي استورد جرارا زراعيًا واحدًا عليّ أن أصدر طنا واحدًا من الكاكاو. والآن، لكي استورد نفس الجرار عليّ أن أصدر ١٢ طنا من نفس الكاكاو، أي أن أسعار السلع المصنعة ارتفعت ١٢ مرة عن سعر تلك الخامات. لا بد من أن يعاد النظر في أسس جديدة للتعاون يكون قوامها الشراكة، وليس التبعية، بموجبها يكون هنالك تكافؤ في التضحية من كل الأطراف وفي العائد كذلك، بحيث تكون هنالك نسبة وتناسب بين أسعار الخامات وبين أسعار المواد المصنعة. ثم لا بد من برنامج عمل دولي للتصنيع في أفريقيا. إن الذي يعجل بإنضاج المجتمع البدائي والتعجيل بانصهاره وتقريبه من مستوى المجتمع المدني هو الصناعة، وأفريقيا تعج وملئمة بالمعادن والخامات، فينبغي أن يعتمد ويعد برنامج عملي للتصنيع في أفريقيا، ويتحمل الجميع المسؤوليات فيه، فضلا عن تحديث الزراعة، فضلا عن برنامج آخر للتعليم والتدريب، وأهم من كل ذلك عدم التدخل في شؤون المجموعة الأفريقية جماعيا أو فرادى. بعد ذلك لا يمكن لأفريقيا أن تستقر أو تتقدم وهي تتجادل هذه الأطراف القوية فرادى. الجادون فعلا في دعواتهم من أجل تقدم أفريقيا واستقرارها وإنهاء الصراعات فيها، عليهم أن يظهروا جدية تعاونهم ومساعدتهم في قيام الاتحاد الأفريقي ومساعدة مؤسساته الاقتصادية التي سوف تبرز معه في العام القادم.

السيد إفاه - أيبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): غانا تسرها نتائج عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. لقد كانت دورات الفريق العامل مفتوحة، وشفافة وشاملة في تغطيتها، ووفرت فرصة طيبة لتقييم تنفيذ توصيات الأمين العام والاستنتاجات المتفق عليها التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص الموضوع. ونحن نشعر بامتنان بالغ لرئيس الدورة الرابعة

متوافقا مع مصالح إحدى الدول الكبرى المهيمنة على هذا المجلس، وهي الولايات المتحدة. بينما لما أرادوا أن يحققوا أهدافهم في كوسوفو أرسلوا قواتهم خارج نطاق مجلس الأمن. إنهم يشهدون الصراعات والموتى يوميا ويمنعون إرسال قوات لحفظ السلام. كل ما جرى في وسط أفريقيا، بسيراليون، المجلس ممنوع أن يوفد أناسا إلا مراقبين. ويطلب من تلك الدول أن تضمن أمن هؤلاء المراقبين. هذا أمر لا يحفظ السلام بين إناس متصارعين. لو كان فيه حكومة مركزية تحفظ الأمن وتستطيع أن تؤمن حياة الناس لأمنت ذاتها، أمنت نفسها، أمنت شعبها. إما أن يكون المجلس تحت رحمة أمريكا وخدمة سياستها، وإلا لن يصدر عن المجلس أي قرار.

أي ديمقراطية هذه التي يطلبونها من الآخرين، ولا ينفذونها على أنفسهم داخل مجلس الأمن؟ من يدعو الناس إلى الديمقراطية عليه هو أن يكون ديمقراطي. في الصومال، عندما مات بعض الجنود الأمريكيين سحبت القوات هناك المسماة دولية. وأبقي على الصومال في صراعاته التي أودت بحياة الآلاف المؤلفة. إنهم لا يساعدون أفريقيا، ويمنعون عنها المساعدة. يا سادة إذا ما أردنا لأفريقيا، أو أردنا أن نساعد أفريقيا في أن يعود الاستقرار إليها يجب أولا إلغاء الديون الاقتصادية. وإلغاء الديون الاقتصادية ليس منة أو جميلا. فهناك مسألة السلع أو الخامات. الدول الأوروبية الاستعمارية بنت نفسها من خامات الدول التي كانت تستعمرها. فينبغي أن يدفع المستعمر ضريبة أو تعويضا عن مرحلة الاستعمار. وهذا ليس منة منه. لا بد أن يدفعوا ذلك حتى لا يعود الاستعمار استعمارا مجددا. في سنة ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ زارنا الرئيس السابق لسيراليون الرئيس ستيفنز، وكنا نتناقش في نفس هذه الموضوعات ونتكلم عن أسعار المواد الخام وأسعار المواد المصنعة، وكيف هذه ترتفع وهذه تراوح مكانها أو تنخفض.

والكتابة والصحة. والصراعات التي يشعلها الفقر والحرمان الكامن أصبحت مظهرا ثابتا في القارة في الوقت الذي تبدو أفريقيا على شفا مرحلة انبعاث. ومن الواضح أن الكلمات القوية لم ترافقها الأفعال المطلوبة.

هذا لم يكن لنقص الالتزام أو العمل من البلدان الأفريقية نفسها. وثمة بلدان أفريقية كثيرة، وهي تفي بمسؤولياتها الأساسية عن صنع السياسات الاقتصادية للتنمية، مارست بنجاح سياسات لتحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي وحررت أنشطتها الاقتصادية في القطاعين الداخلي والخارجي على حد سواء. والشيء المفقود هو البيئة الاقتصادية الخارجية الداعمة التي لا تزال تعتبر حاسمة لضمان التنمية المتسارعة في البلدان النامية. وهذه الحقيقة أبرزها مؤخرا الأمين العام، ورئيس البنك الدولي والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

إن الفشل في تنفيذ سياسات على المستوى الدولي بشأن التجارة، والدين والتدفقات المالية الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية حكم بالفشل على الجهود والتضحيات التي بذلتها بلدان أفريقية منخفضة الدخل للقضاء على الفقر وبناء الاقتصادات التنافسية والمستدامة. وبناء على التوقعات الراهنة ومع الحسائر غير المتوقعة المصاحبة لارتفاع أسعار النفط الحالية، لن تحقق أفريقيا وتقدم في السنوات المقبلة المعدل المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبته ٧ في المائة، وهو النمو الضروري للتأثير بدرجة كبيرة على الفقر.

ولهذا آثاره الهامة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة. ويلزمنا بوضوح ألا نكتفي بتحديد الدروس المستفادة من الأداء في الماضي، بل وأن تكون لدينا الشجاعة أيضا على وضع استراتيجيتنا على أساس تلك الدروس. ويتمثل أحد هذه الدروس الأساسية في عدم جدوى معالجة مسألة تخفيف عبء الديون بمعزل عن

والخمس للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غورياب ولنايبه، السفيرين كيشوري محبوباني، ممثل سنغافورة، وإنوسينسيو ارياس، ممثل اسبانيا، على القيادة المثالية التي وفروها للفريق العامل.

إن فائدة الفريق العامل في رصد تنفيذ التوصيات لتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا تظهر بوضوح في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا. وليس هناك عمل هام فحسب لا يزال يتعين القيام به في تنفيذ التوصيات، وإنما هناك أيضا حاجة إلى قياس الأداء وتقييم أثر الإجراءات المتخذة للوفاء بتلك التوصيات. والتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص بشأن تمديد ولايته وبشأن تشكيل أفرقة موضوعية تحظى بتأييدنا القوي. ونحن مقتنعون بأن الإطار الذي يضعه الفريق العامل والأفرقة الموضوعية سيمكن الجمعية العامة من ضمان التماسك الموضوعي، والإرادة السياسية المطلوبة، والتكامل بين المسائل الآخذة في الظهور وحل الأبعاد الدولية للمشكلة الأفريقية في وقتها.

لقد استمعت هذه القاعة إلى كلمات قوية، تتناسب مع خطورة حالة التنمية في أفريقيا. ومررت بنا فترة من التركيز على أفريقيا؛ وطرحنا مبادرات، وعقدت اجتماعات ومؤتمرات بخصوص أفريقيا؛ وأبرزنا احتياجات أفريقيا الإنمائية الخاصة في جميع نتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في التسعينيات، وأيضاً في المبادرات المتعددة الأطراف مثل مبادرة دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إلا أن ظروف أفريقيا لا تزال خطيرة: فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخذ في الانخفاض، وهناك تراجع في مستوى التصنيع من حيث القيمة المضافة من التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في عدد الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر وفي عدد الأفراد سيئي التغذية، ومؤشرات مختلطة عن التعليم، ومعرفة القراءة

ولا بد للجمعية العامة من أن تعزز استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها وأن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ورؤساء الوكالات المتخصصة أن يتصرفوا بالسرعة اللازمة لتحقيق الاتساق بين إجراءات البرمجة والبرمجة المشتركة على الصعيد القطري. ولا بد للجمعية العامة أيضا من أن تغتتم فرصة الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، الذي سيُجرى سنة ٢٠٠٢، لكي تنظر في مبادرات الأمم المتحدة ومخططاتها العديدة المتعلقة بأفريقيا. ومن شأن ممارسة الترشيد أن تزيل الميل إلى حسابان هذه العمليات خطأ أنها إجراءات فعالة. والأهم من ذلك، أنها ستستعيد محور التركيز والقبالية للمساءلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لولونغ (هانتي).

ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن تقرير الفريق العامل المخصص لم يبحث بصورة كافية الصلة بين الأمن والتنمية. ولا بد لأعمال المتابعة أن تعالج بوجه خاص الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحديد الاستجابات الاجتماعية الفعالة للظروف المؤدية إلى الصراع، وقدرتها على تحقيق التكامل بين هذه الاستجابات.

وأخيرا، فإن نجاح أعمالنا في الأمم المتحدة سيؤثر تأثيرا عظيما على تنفيذ التوصيات المتعلقة بأفريقيا. وهذا يصدق على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وعلى عملية التمويل للتنمية، ذلك لأن هذا يتعلق بالطريقة التي نعالج بها الفجوة التعليمية وفجوة التكنولوجيا الرقمية وغير ذلك من التحديات التي حددها قادة العالم في إعلان الألفية. وإن تأمين الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة تلك التحديات، لا سيما الحاجة إلى موارد للتعليم وللصحة - لمكافحة أمراض من قبيل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وهي الأمراض التي تأكل ثمار النمو

المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق، والتنويع، وانخفاض أسعار السلع الأساسية - الأولية. ولا بد أن يكون تنفيذ التوصيات ومتابعتها متسقين مع الحاجة إلى اتباع نهج متناسق تتزامن فيه الإجراءات المتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية مع الإجراءات المتعلقة بالدين وإمكانية الوصول إلى الأسواق وموالاته الإصلاح وتعزيز النظام المالي العام، بما في ذلك تعزيز الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة التدفقات الرأسمالية الخاصة والاستثمارات المباشرة الأجنبية الوافدة على أفريقيا. وهذا يستلزم أن تشارك في الدورات المقبلة المتعلقة بمتابعة التوصيات مؤسسات برتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة.

وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية دعامة أخرى من دعائم الاستراتيجية التي يتعين تنفيذها. وإن جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تطوير قدراتها الإدارية وضمان قيام حكم سريع الاستجابة لاحتياجات الحكوميين لن تسفر عن الآثار المرجوة إلا إذا ضُخت موارد إضافية في صورة مساعدات إنمائية رسمية وحسبما اعترفت تقارير لا تعد ولا تحصى فإن تلك المساعدة تمثل إسهاما بالغ الضرورة في عملية الإصلاح. ولا بد أن تكون إحدى الجوانب الرئيسية لعملية الرصد التي تتولاها الجمعية العامة هي عكس الاتجاه التنازلي لهذه المساعدة على مدى العشرين سنة الماضية وتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لتلك المساعدات.

ويشكل دور وكالات الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية في أفريقيا عنصرا هاما في تنفيذ التوصيات. وتتوقف فعالية تلك الوكالات في أفريقيا، بدرجة كبيرة، على قدرة البلدان المشمولة بالبرامج. وقد ضعفت هذه القدرة عندما ووجهت بالعبء الثقيل المترتب على وجود عدد لا يحصى من الاحتياجات والإجراءات اللازمة للإنفاق والتنفيذ.

والتنمية المستدامة في أفريقيا، أن أفريقيا لا تزال تواجه عديدا من التحديات.

وبينما نرحب بالحقيقة المتمثلة في أن مناطق عديدة من أفريقيا يُعتبر أنها تحرز تقدما فيما تبذله كل منها من جهود لصون السلم والاستقرار بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية محور تركيزها الإنسان، يؤسفنا أن يظهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كشكل آخر من أشكال الكوارث التي تهدد أرواح الناس وأمنهم في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وقد أدى عقد مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ جلسة لبحث مسألة الإيدز في أفريقيا إلى الاعتراف بالخطر الراهن الذي يهدد أمن العالم بفعل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى إدراك حقيقة ذلك الخطر. ولقد أصبح الإيدز في أفريقيا خطرا يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتأثيره لا يقل تدميرا عن تأثير الحرب. وتبين الإحصائيات أن الإيدز يقتل في المتوسط عشرة أمثال من تقتلهم الصراعات المسلحة في أفريقيا، وهذا قد خلف العديد من الأطفال اليتامى. وفي البلدان التي تواجه عدم الاستقرار سلفا، يمكن أن تؤدي مثل هذه الكارثة إلى زيادة انعدام الأمن وتفاسم التوتر، الأمر الذي يسفر عن الصراع.

وعلاوة على ذلك، لا تزال أفريقيا هي القارة التي يقطنها معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، والتي تعاني من العجز الغذائي الحاد. ويمثل الفقر سببا رئيسيا من أسباب انهيار الأمل بين الناس وخيبة توقعاتهم. وخيبة الأمل يمكن أن تؤدي إلى تفكك المجتمع وإلى تشتت الناس، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الإفراط في حماية المصالح الذاتية للجماعة على حساب مصالح الآخرين - وهذا الأمر يزداد سوءا عندما تستغل الجماعة ما عهد إليها بإدارته من موارد لمصلحتها الذاتية.

الاقتصادي في البلدان الأفريقية - يقتضي التحالف بين شعوب العالم قاطبة: المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات، والأفراد. وما لم نعمل كلنا معا لترجمة عبارة "نحن الشعوب" إلى واقع حي، سيظل ما نحززه من نجاح في مواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ضئيلا على نحو أكثر مما ينبغي، ومتأخرا أكثر مما ينبغي.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية):

يسعدني أن اشترك، بالنيابة عن وفدي، في مناقشة اليوم المتعلقة بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وإننا إذ نناقش هذا الموضوع ثانية، يغمرنا مرة أخرى أمل وتفاؤل بأن أفريقيا ستتخلص في نهاية المطاف من ويلات الصراع غير المرغوبة. وأعتقد أننا، نحن الموجودين هنا جميعا، نود أن يحدث ذلك في القريب العاجل، لأننا نعرف الآن أن أفريقيا قادرة على أن تفعل ذلك. ونحن نؤمن أيضا بأنه يمكن تكثيف جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وبالتالي يمكن كفالة التنمية المستدامة. إلا أنه نظرا لأن كثيرا من أسباب الصراع التي تم التعرف عليها هي أسباب عالمية الطابع وتمثل تحديات لا بد أن تواجه بجهود جماعية، فإن قدرة الأمم المتحدة على معالجة هذه التحديات تتعرض للخطر أحيانا. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة هذه التحديات بما يتمشى مع ولايتها بالصورة المحددة في الميثاق.

ويتبين لنا مما جاء في تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٤/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لمراقبة تنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن أسباب الصراع لتحقيق السلام الدائم

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وذلك كوسيلة لتعزيز عزمنا.

ونلاحظ مع التقدير مساعي منظمة الوحدة الأفريقية لتولي مسؤوليتها القارية ولا سيما في المناطق التي تعاني من الصراع، حيث عملت على نحو وثيق، بروح التضامن والتعاون، مع الهيئات القارية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الجنوب الأفريقي، وساهمت في إكمال جهود تلك الهيئات. وهذه الجهود توفر إمكانيات حقيقية لمنع الصراعات واحتوائها وحلها. ولذلك من الواضح أن هناك حاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي بأسره بغية إنجاح هذه المبادرات.

وأخيرا، أود أن أشيد بصفة خاصة بالوزراء الأوروبيين المسؤولين عن التجارة وصناعة التعدين الذين قرروا بتصميم مكافحة الاتجار بالماس الذي يسهم في تمويل الأطراف المتقاتلة في مناطق الصراع. وندعو الشركاء الدوليين الآخرين إلى أن يقدموا إسهاما شاملا هاما في كفاحنا ضد انعدام الأمن في أفريقيا.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد اندلع عبر السنين عدد من الصراعات والحروب في أفريقيا، فقوضت جهودها في السعي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومع ذلك، أحرزت أفريقيا مؤخرا تقدما كبيرا في منع الصراعات وإدارتها وحلها. وفي هذا السياق يعتبر قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها خطوة هامة إلى الأمام. والجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينبغي دعمها وتعزيزها لمنع تكرار الصراعات ولبدء وتعزيز عمليات تعمير البلدان

وفي حالات عديدة، تتبدى المنافسة العدائية في صورة صراع عرقي أو ديني عنيف. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يعمل جميع الشركاء الدوليين - أي مؤسسات بریتون وودز، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية - مع الحكومات الوطنية لإنجاح جهودها الرامية إلى استئصال شأفة الفقر بجميع مظاهره، بوسائل من بينها إلغاء الديون الخارجية، وفقا للتوصيات التي قدمها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية.

ونظرا للتعدد في أسباب الصراع في أفريقيا وتعدد تلك الأسباب، نتفق مع الكثيرين تماما في قولهم إن عدم التزام البلدان المانحة بتقديم الموارد الكافية، المالية والتقنية، لا يساعد أفريقيا على حل مشكلاتها. وهذا بالضبط ما قاله بوضوح السيد هورست كويلر المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، في واشنطن، العاصمة الأمريكية، مؤخرا. إذ قال السيد كويلر إنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يقدم إلى أفريقيا "دعما مؤسسيا أسرع وأقوى وأفضل" لكي تحقق بالكامل قدرتها على حل مشكلاتها.

كما أن تدفق الأسلحة غير المشروعة بلا هوادة يمثل تحديا كبيرا لمنظومة الأمم المتحدة. وليس هناك شك في أن هذه الحالة تساعد على تحويل الكثير من مناطق التوتر إلى مناطق للمواجهة المسلحة. ولا بد لمجلس الأمن من أن يستمر في حث كافة البلدان المشاركة في هذه التجارة على التوقف عنها، بحيث تعزز فعالية إجراءات حظر توريد الأسلحة التي اتخذها المجلس.

ويلزم أن تتوقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا ومن داخلها. ونطالب المجتمع الدولي ببذل جهد منسق متضافر لإيجاد حل فعال جدير بالثقة لتدفق الأسلحة في قارتنا. ولذلك فإننا نتطلع إلى أن يعقد في سنة ٢٠٠١ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة

قررت حكومة بلدي عقد اجتماع وزاري معني بالتنمية في أفريقيا في السنة المالية اليابانية ٢٠٠١ مع أخذها في الاعتبار لإمكانية استضافة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، لبيني على النتائج الملموسة لمؤتمر طوكيو الثاني.

ونعتقد أن الحصيلة الحقيقية للمؤتمرات الدولية العديدة بشأن التنمية في أفريقيا ينبغي أن تقيّم على أساس النتائج التي تتحقق على المستويين الوطني والميداني في البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق؛ أعلنت اليابان منذ انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا عن العديد من برامج المساعدة للبلدان الأفريقية من خلال عملية المؤتمر. وأحد الأمثلة على ذلك تقديم منحة قيمتها ٩٠ مليون ين لمشروعات تتصل بالتعليم والصحة وإمدادات المياه الصالحة للشرب. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المساعدة إلى إنشاء مدارس لتعليم ٢ مليون طفل إضافي، ومساعدة ١٥ مليون مواطن على الأقل على تحسين ظروفهم المعيشية. وكمثال في ميدان بناء القدرة البشرية في أفريقيا، أنشأت حكومة اليابان بالتعاون مع حكومة كينيا المعهد الأفريقي لتنمية القدرات في كينيا.

وفي إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، تعلق اليابان أهمية خاصة على التعاون بين بلدان الجنوب، وبصفة خاصة التعاون بين آسيا وأفريقيا، لتعزيز تبادل الخبرات والتعاون فيما بين البلدان الآسيوية والأفريقية. ولهذا السبب استضافت حكومة اليابان، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، المحفل الأفريقي الآسيوي الثالث في كوالالمبور في أيار/مايو من هذا العام. وفي ذلك الاجتماع ناقشت البلدان الأفريقية والآسيوية التنمية الزراعية وتنمية القطاع الخاص من زاوية بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك استضافت حكومة بلدي، مرة أخرى بالتعاون مع حكومة ماليزيا المحفل الأفريقي الآسيوي الأول للأعمال التجارية في كوالالمبور، في العام الماضي، لتعزيز التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا.

المتضررة وإعادة تأهيلها بعد انتهاء الصراع. ومن ثم يرحب وفد بلدي بتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي يحدد الإجراءات اللازمة لتخفيف احتمالات نشوب الصراعات.

ويكشف تقرير الفريق العامل العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام؛ وتشمل تلك العقبات الافتقار إلى الإرادة السياسية، ورداءة الحكم، والكثرة المفرطة من الصراعات المسلحة، والموارد البشرية والمالية غير الكافية. ويوضح التقرير أيضا المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص بغية اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها.

وهناك اقتراحات عديدة في التقرير بشأن الوسائل اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة والسلم الدائم في أفريقيا. وقبل كل شيء، تعلق حكومة بلدي أهمية خاصة للملكية البلدان الأفريقية لزام عملية التنمية في أفريقيا. وتتابع حكومة اليابان باهتمام عميق المبادرة الأخيرة المسماة برنامج "النهضة الأفريقية"، والتي ابتدتها الرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، وهي تقوم على أساس ملكية البلدان الأفريقية لأمرها. ويأمل وفد بلادي بإخلاص أن تناقش المبادرة الأفريقية على نحو واسع في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المنظمات دون الإقليمية بغية تعزيز ملكية أفريقيا لعملية التنمية. واليابان مستعدة لدعم حركة أفريقيا الباعثة للاطمئنان صوب المزيد من الملكية، وللمساعدة على بناء شراكة عالمية حقا.

وتلتزم حكومة اليابان التزاما قويا بمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية المستدامة والسلم الدائم في أفريقيا من خلال الملكية والشراكة العالمية. وعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا توفر إطارا للقيام بذلك. وبغية اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ عملية ذلك المؤتمر،

عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا وذلك بتنفيذ برامج ومشاريع ملموسة في تلك القارة.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تعازيه القلبية لحكومتي سنغافورة وأنغولا على الحادثين الأليمن اللذين وقعا بالأمس، ولجميع الدول التي فقد رعاياها أرواحهم في هاتين المأساتين.

من الأمور المعروفة للجميع في هذه الجمعية العامة أنه قد فرض على سيراليون طيلة السنوات التسع الماضية صراع لا مبرر له، صراع جلب قدرا لا مثيل له من المعاناة والدمار للأرواح البشرية والممتلكات والهيكل الأساسية. ومن المعروف للجميع أيضا أن المدنيين الأبرياء العزل، وأغلبهم من النساء والأطفال، يشكلون نسبة ٩٠ في المائة من ضحايا هذا الصراع.

وهو صراع تُذكي أواره للأسف قوى خارجية، من بينها المشاركة النشطة من جانب الدول المجاورة. وهو ليس بصراع عرقي أو قبلي أو ديني، بل هو صراع ناشئ عن الجشع وعن رغبة حفنة من العناصر غير الوطنية في السيطرة على موارد البلد المعدنية والطبيعية ذات القيمة الاستراتيجية.

واليوم يحنّ إلى السلام والتنمية ٩٨ في المائة من أبناء سيراليون البالغ تعدادهم ٤ ملايين نسمة. وهذا هو السبب في أهمية هذا البند الحيوية لوفدي. وسمحوا لي عند هذه النقطة بأن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على مناقشة اليوم المتعلقة بـ "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

ونحن نرى أن مراقبة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ستعطي الدول الأعضاء في هذه المؤسسة الفرصة للمساعدة على إعداد مقترحات نأمل أن تساعد على حل المشاكل المؤدية إلى نشوء الصراعات بصفة عامة.

وأدى هذا المحفل إلى إبرام عقود أعمال تجارية تبلغ قيمتها أكثر من ٢٤ مليون دولار بين الشركات الآسيوية والأفريقية الخاصة. وبالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا تخطط حكومة بلدي لعقد المحفل الآسيوي الأفريقي الثاني للأعمال التجارية في دوربان، بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه المقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت في الشهر الماضي بعثة أعمال تجارية آسيوية ناجحة إلى أوغندا وتزانيا تحت رعاية المركز الآسيوي الأفريقي لتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا - مركز هيبالوس - وهذه مبادرة أخرى لليابان في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. كذلك تعقد حاليا في طوكيو الحلقة الدراسية الأفريقية بشأن التنمية الصحية، وستستمر حتى الغد. وهي محفل يعقد باستضافة مشتركة بين حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمناقشة التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتصل بالإيدز. وتتيح هذه الحلقة الدراسية للمشاركين من البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية فرصة لتبادل ما لديهم من المعارف والخبرات عن هذا الوباء الفتاك. وقد أوضحت اليابان من جانبها أنها تعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أهم المسائل في علاقاتها مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأنها تعترم تعزيز سياساتها الرامية إلى مكافحة الإيدز.

وختاما، فإن أفريقيا تشكل تحديات كثيرة، يلزم أن يتصدى لها اليوم المجتمع الدولي بأكمله. وستوجه اليابان قدرا كبيرا من الاهتمام للمسائل التي تواجه أفريقيا في مختلف المحافل التابعة للأمم المتحدة، وخاصة خلال السنة القادمة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية، والجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستشارك اليابان بطريقة بناءة في تلك المؤتمرات والاجتماعات وهي

في هذه الظروف أن يسجل تقديره لجميع شركائنا المتقدمي النمو ممن برهنوا على اهتمامهم بالتخفيف من حدة متاعنا الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك أن المساعدة المناسبة من الأمم الصناعية ومختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة سوف تساعد الأمم المكبلة بالمشاكل الناشئة عن الصراع، من قبيل نزاع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، ولا سيما الجنود الأطفال، في المجتمع المدني.

لذلك يود وفدي بالإضافة إلى الشواغل التي بينها الأمين العام فيما يتعلق بهذه المسألة أن يطلب إلى الجمعية العامة تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر في إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الخارجة من براثن الصراع، وذلك بهدف تقييم احتياجاتها الاقتصادية وإعداد برنامج طويل الأجل لدعمها.

وتقترن بالصراع وبالتعمير بعد انتهاء الصراعات مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إذ لا تقتصر المشاكل الناجمة عن الصراعات على مناطق الصراع فحسب، وإنما تؤثر في بلدان اللجوء، التي تحتاج اقتصاداتها أيضا إلى اهتمام المجتمع الدولي. وقد وضع الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني باللاجئين الأفريقيين، والذي انعقد في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، خطة للتوصيات بشأن المساعدة التي يتعين تقديمها للبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. ويرى وفدي أن هذه الخطة تتضمن توصيات مشروعة، أقترح إيلاها القدر الواجب من الاهتمام.

وينبغي أن يعجل المجتمع الدولي ببذل جهوده في مجال التخفيف من حدة الفقر، لأن أغلب الصراعات في أفريقيا أساسها الفقر والجشع. فعلى الرغم من أن أفريقيا تشمل على قدر هائل من الثروة الممكنة، لا يزال الفقر

لذلك من نفس المنطلق يرغب وفدي في الإشادة بأعضاء الفريق العامل المخصص لشمول تقريرهم وجودة ترتيبه.

وعادة ما تنشأ الصراعات فيما بين الدول وفي داخلها نتيجة لمجموعة من العوامل، كالتراعات الحدودية، والخلافات السياسية، والتفاوتات الاقتصادية، والتعصب الديني، والفوارق الاجتماعية الاقتصادية. لذلك فإن وصف الحلول لا يتطلب فهما للصراع المعني فحسب، وإنما يتطلب أيضا التعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم الصناعية، في عصر العولمة السياسية والاجتماعية الاقتصادية الذي نعيش فيه.

وكما جاء في تقرير الفريق العامل المخصص (A/55/45)، تظهر دلائل انعدام الإرادة السياسية أيضا في عدم توفير البلدان المانحة في الوقت المناسب وبالقدر الكافي للموارد، سواء المالية أو التقنية، اللازمة لمواجهة معظم هذه المشاكل. ومن الحالات الجديرة بالذكر، في سيراليون، على سبيل المثال، العجز عن تزويد فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو قوة حفظ السلام الخاصة بالمنطقة، بالدعم السوقي الملائم والكافي للاضطلاع بجهوده من أجل التصدي بشكل فعال لحرب التمرد في بلدها.

والدول النامية في أفريقيا تعاني اليوم أكثر من أي وقت مضى من الحاجة الماسة إلى طائفة متنوعة من الاعتبارات الاقتصادية من شركائها المتقدمي النمو، اعتبارات من قبيل التخفيف من عبء الديون، وفتح الأسواق دون فرض تعريفات صارمة وقاسية، والمعاملة الاقتصادية التفضيلية، ونقل التكنولوجيا الملائمة وبالقدر الكافي. وسيكفي هذا إلى حد بعيد، في رأيي المتواضع، لا لتخفيف المعاناة الناجمة عن التخلف بصفة عامة فحسب وإنما أيضا للمساعدة في توفير الحلول للصراعات الناشئة. ويود وفدي

الجمعية أن تعمل الآن لتيسير التنفيذ السليم لتوصيات الأمين العام والتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص.

وإذا كان على أفريقيا أن تهب الانسحاب العالمي الكلي لأجيالها القادمة، فإن المنطق يحتم أن تنصرف على وجه السرعة، وأن يمضي شركاؤنا المتقدمو النمو بالمثل الأعلى المعلن عالميا وهو إقامة الشراكة من أجل التنمية الدولية، إلى خاتمته المنطقية.

السيد بيلينغيا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي في البداية أن يقدم أصدق التعازي للبعثات الدائمة لسنغافورة وروسيا وأنغولا على الكوارث الجوية التي وقعت أمس واليوم ونرجوهم أن ينقلوا أعمق مواساتنا للأسر المنكوبة.

تنظر الجمعية العامة اليوم في الوثيقة الهامة، A/55/45، المعنونة "تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها".

وأود الإعراب أولا عن تقديرنا الكبير لسلف السيد هولكيري، وهو السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، ولا بد من القول إن الفضل يعود إلى صفاء ذهنه ومثابته في أن تم إنشاء الفريق العامل - الذي ظللنا ننتظره طوال الدورة الثالثة والخمسين. وبالمثل، فإن اجتماعات الفريق العامل تميزت بالمشاركة الشخصية للسيد غوريراب ونائبه في الرئاسة، السيد كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة والسيد اينوشنشيو آرياس ممثل اسبانيا. فضلا عن نشاطه والتزامه وحسارته وحكمته. وأفريقيا تشكرهم.

وقد شاركت الكاميرون منذ البداية في أنشطة الفريق العامل وهي ترحب بروح توافق الآراء والحوار والعزم

يشكل أساس الصراع والقتال في هذه القارة. ولذلك، من الواضح أنه ينبغي الآن تنشيط حملات الاتصال الجماهيري ومحو الأمية على نحو فعال أكثر من أي وقت مضى داخل دول أفريقيا. ويتعين عليها التركيز على الجماعات المستهدفة فضلا عن فئات الأشخاص المستضعفين، ومنهم المسنون والمعوقون.

وفي الواقع لا يمكن أن يدوم السلام في ظروف تتسم بالحاجة الاقتصادية الماسة أو الحرمان، ولا يمكن أن تدوم التنمية الاقتصادية في جو من الحرب والصراع وعدم الاستقرار. لذلك يلزم أن تعد أفريقيا قاعدة جيدة البناء من الموارد البشرية، خالية من الأوهام أو التشاؤم، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية المجدية.

ويود وفدي أن يطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل دراسة جميع الخيارات الممكنة المتاحة من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توخيا لأقصى قدر من تفعيل حملات محو الأمية على نطاق واسع في أفريقيا، الأمر الذي من شأنه التصدي بشكل كبير لمشاكل الفقر وتعزيز النمو والتنمية على نحو ثابت ومستدام.

وتسعى حكومتي إلى تعاون شركائها الإنمائيين لتضمن بصراحة أن قضية الإرادة السياسية المشتركة تحظى برعاية كبيرة من أجل إنماء الثقة الأساسية بين المجتمعات. وفي هذا السياق تؤيد سيراليون التنمية المتكاملة للديمقراطية وصلاح الحكم في داخل أفريقيا. كما أنها تؤيد إنماء ثقافة تقوم على الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي غير المشروط مع جيرانها.

وسوف يؤيد وفدي أي قرار يبنثق عن هذه المناقشات يسعى إلى التصدي لأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، لأننا نرى أن على

العام كي نكفل السلام الدائم والتنمية الدائمة في أفريقيا. يسعدنا أن نلاحظ أن عمل الفريق العامل قد بدأ وأنه عقد ثلاث دورات مع تقديمه لنا الوثيقة الهامة التي أشرت إليها توافر وهي مستفيضة إلى درجة أن الأمين العام قد أشار في الوثيقة A/55/431 إلى أنه لم يقدم تقريراً بشأن هذا البند من جدول الأعمال لأن تقرير الفريق العامل كاف في حد ذاته.

ومن حسن الطالع أن الفريق العامل لدى اضطلاعهم بهذه المهمة، كان، إذا جاز القول، يود ترتيب البيت من خلال الجمع بين كل القوى الفاعلة في أفريقيا، وخلال اجتماع مشهود، شرحت القوى الفاعلة المختلفة - الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات ومؤسسات بريتون وودز - التدابير التي تتخذها للاستجابة لتوصيات الأمين العام. ولم تذكر التدابير المتخذة فحسب بل والعقبات التي تعترض طريقها أيضاً. لذا يمكننا أن نرى أن هذه الاجتماعات بالغة الفائدة.

وقد تبين لنا أن جهداً جديراً بالثناء قد تم الاضطلاع به في إطار تنفيذ توصيات الأمين العام. ولكن كان من الطبيعي أن نسلم بأنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي فعله وأن نشدد على ذلك، لأن المهمة بالغة الضخامة. ويتطلب اتخاذ الخطوة الجديدة قدراً كبيراً من الإرادة السياسية، لأن ذلك يعني زيادة التدابير التي تتخذ في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للتخفيف من حدة عبء الدين وشن حملة شرسة على مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واتضح وجود نية حسنة كبيرة في شتى الدوائر فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الأمين العام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بلداننا التي تدرك أن مسؤوليتها الأولى هي التنمية، تقدم تضحيات كبيرة من أجل إيجاد بيئة سياسية واقتصادية مؤاتية للتنمية. ومن المؤسف أن المعونة التي تعهد المجتمع الدولي بتقديمها قد طال انتظارها. ولم ينفذ إلا عدد قليل من

الأکید على النجاح التي تحلى بها كل المشاركين وهم يدركون أهمية أفريقيا.

ومن الصحيح فعلاً أن إعلان الألفية، تناول في جزئه السابع قضية تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا التي يتوقف عليها السلم والأمن الدوليان. وقد قدم الأمين العام في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في عام ١٩٩٨ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، عدداً من التوصيات. ومن المشجع أن مؤتمر قمة الألفية أيد التوصيات الأساسية، وأن المشاركين في مؤتمر القمة شاطروا الأمين العام رأيه في أننا لتحقيق السلام الدائم والتنمية نحتاج إلى اتباع نهج متكامل لإزاء الأمن يراعى فيه تعزيز السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية والديمقراطية.

ونحن نرحب بأن كانت عدة قضايا ذات أولوية من القضايا التي تناولها تقرير الأمين العام موضوع التزامات عريضة القاعدة وعميقة ومحددة تم التعهد بها في إعلان الألفية. وأنا أشير هنا إلى ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتعزيز وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛ وإلى الاستثمارات الدولية الخاصة؛ وإلى معالجة المشكلة الأليمة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وواضح أن توصيات الأمين العام تظل ذات علاقة وثيقة بالأحداث الجارية ويجب النظر إليها من ثم على أنها أساس لا غنى عنه لكل الأعمال التي يضطلع بها في إطار الشواغل التي أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية. كما أنها تبرز أهمية تقرير الفريق العامل والمناقشة الحالية. والواقع أن مهمتنا هي رسم معالم الطريق الذي أمامنا.

فلقد أنشأنا الفريق العامل في الدورة الرابعة والخمسين ومنحناه الولاية الهامة لمتابعة تنفيذ توصيات الأمين

القرن هذا، بما في ذلك الاقتراحات التي تقدم بها الفريق العامل.

ولا أكاد أحتاج إلى تذكير الجمعية بأنه رغم التقدم الذي أحرزته بلداننا في مجال الحكم السليم وإقامة حكم ديمقراطي، سيظل الفقر والمشاكل الإنمائية الأخرى تشكل لعدة سنوات المصادر الأساسية للصراعات في أفريقيا، ما لم تتخذ إجراءات وقائية متواصلة لإيقاف هذا التيار الجارف.

وفي ضوء كل الملاحظات التي أبديتها، أغامر بتقديم بعض الاقتراحات. ويسعدني أن أعلن تأييدي للاقتراحات البناءة التي تقدم بها صباح هذا اليوم سفير توغو المتميز، بصفته ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. بعد استئذان الجمعية، أود أن أشدد على بعض المقترحات التي قد تسهم في ترشيد أنشطة فريقنا العامل في القيام بولايتيه. الاقتراح الأول هو تمديد ولاية الفريق، والثاني إنشاء مرجعية في الفريق العامل لقياس التقدم المحرز. ويمكن أن يتحقق هذا في إطار تقييم قطاعي أو مواضيعي بدلا من تغطية جميع المسائل المدروسة في تقرير الأمين العام.

ثالثا، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي له، أن يسهم إسهاما كبيرا في هذا العمل. إذ يمكن للمجلس، في إطار ولايته، المتمثلة في الرصد والتنسيق، إنشاء أفرقة متخصصة لمتابعة جوانب محددة. وسيشار بوجه خاص إلى التعاون الوثيق مع مجلس الأمن، الذي أعلن أن الفقر يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإلى التعاون الوثيق مع الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، سيكون القطاع الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ٢٠٠١، الذي سيكرس لدور الأمم المتحدة في دعم جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، فرصة لاتخاذ تدابير ملموسة تحقيقا

البلدان، أقل من أصابع اليد الواحدة، الهدف الذي اتفق عليه الجميع والمتمثل في أن تخصص البلدان المانحة نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية - حيث لم تبلغ الرقم المتمثل في ٠,٧ في المائة أو تتجاوزه سوى أربعة بلدان فحسب. ولذلك، فإننا نرحب بإعادة تأكيد رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية على هذا الهدف. وفي ضوء الإجماع الذي ظهر في تلك المناسبة، نأمل أن يقوم شركاؤنا بكل ما يمكن لتحقيق هذا الهدف.

ومن بين المشاكل الأخرى التي خضعت لمناقشة مستفيضة مسألة الدين التي لم يتم بعد التوصل إلى حل لها. والطرق والنهج المختلفة التي يدعى إليها لا تأخذ في الحسبان الحقائق المعقدة العديدة.

ويسعد بلدي أنه استوفى مؤخرا شروط مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونأمل في مزيد من المرونة فيما يتعلق باستيفاء الشروط، ونأمل أن يتم توسيع وتمديد فوائد المبادرة لتشمل المزيد من البلدان. ولتحقيق النتائج المرجوة، ينبغي أن يتلقى الصندوق الاستثماري لتمويل المبادرة كل المساهمات اللازمة. ولبلوغ هذا الهدف، ناشد البلدان المانحة أن تواصل إظهار التزامها وإرادتها السياسية وسخائها.

وقد اقترح الأمين العام إلغاء كل الديون عن أقل البلدان نموا في أفريقيا والتوصل إلى حلول فعالة لاحتواء ديون الفئات الأخرى من البلدان الأفريقية. ونأمل أن يواصل الفريق العامل استكشاف طرق تحويل هذا الاقتراح إلى حقيقة واقعة.

وبالنسبة إلى مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، طلب الفريق العامل إلى الجمعية العامة إيلاء اهتمام خاص للآثار المدمرة لهذا الوباء. وكما ذكرنا قبل أيام قليلة، يؤيد وفدي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر مع كل الشركاء والقوى الفاعلة، في الجوانب المختلفة لبلاء

المبادرات المطروحة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مشاكل القارة الأفريقية. ولقد أتاح قيام الفريق العامل للدول الأعضاء فرصة غير مسبوقه للإسهام في تخطيط شكل وتوجه مختلف الاستجابات المتعلقة بتنفيذ توصيات الأمين العام. كما نرجو أن نشيد في هذا السياق بجلسات الاستماع التي عقدها الفريق العامل مع ممثلي وكالات وهيئات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، فكانت بمثابة وسيلة مبتكرة ورائدة أسهمت في إحداث نقلة نوعية في محتوى وتوصيات الفريق العامل التي نبحث فيها اليوم.

لقد تبين للفريق العامل خلال الدورات الثلاث التي عقدها هذا العام العديد من مظاهر الإحباط ممثلة في ضالة ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ بعض التوصيات التي طرحها الأمين العام منذ نيسان/أبريل عام ١٩٩٨. ومن بين الاستنتاجات المحبطة التي توصل إليها الفريق العامل في سياق تحديده للعقبات التي تعترض تنفيذ التوصيات، قصور الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي، وعدم كفاية الموارد المالية على صعيد المساعدات الإنمائية الرسمية، وانحسار الموارد الأساسية لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، والإمكانية المحدودة للاستفادة من التكنولوجيا، والتدهور العام في الصحة العمومية، وضعف القطاع الخاص والهياكل الاقتصادية، فضلا عن صعوبات التنسيق فيما بين المبادرات المعنية بأفريقيا، وغياب آلية فاعلة للمتابعة ورصد مستويات تنفيذ تلك المبادرات، ووضع الحلول المناسبة لتجاوز العقبات التي تحول دون ذلك.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات تتأكد مسؤولية الجمعية العامة عن مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام بجميع جوانبها، خاصة وأن ضيق الوقت لم يسمح للفريق العامل بتغطية المجالات المواضيعية كافة. لهذا فإن وفد السودان على ثقة كاملة أن بإمكان الفريق العامل الاستمرار في مهمته، والاضطلاع بدور حيوي في تشجيع

لهذه الغاية. وأود أن أضيف أنه من المتوقع أن يضع المجلس في سنة ٢٠٠١ شروط عقد التضامن الذي لا نزال نتطلع إليه بين أفريقيا وبقية المجتمع الدولي.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): في البداية، أرجو أن أتقدم بخالص العزاء إلى وفد وحكومة وشعب سنغافورة الصديقة لضحايا حادثة الطائرة المشؤوم. ونسأل الله أن يثبتهم ويثبت أسرهم ويصبرهم جميعا. يطيب لوفد السودان أن يتقدم بالشكر والثناء لسعادة السفير كيشور محبوباني، المندوب الدائم لسنغافورة ورصيفه سعادة السفير إينوسينيو، آرياس، المندوب الدائم لاسبانيا بوصفهما الرئيسين المناوبين للفريق العامل المخصص المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، لما بذلاه من جهد مضمّن خلال إدارتهما لأعمال الفريق العامل. كما نشيد بقدراهما وصبرهما مما سهل توصل الفريق إلى توافق في الرأي بشأن العديد من المسائل الشائكة والمعقدة.

كذلك يعرب وفدي عن تقديره لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام الذي أبدى اهتماما واضحا بمشاكل وهموم أفريقيا، ومتابعة وثيقة لمسار تنفيذ التوصيات التي طرحها في تقريره الضافي لكل من مجلس الأمن، والجمعية العامة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٨، الوارد في الوثيقة A/52/871.

لقد أحسنت الجمعية العامة حينما طلبت في قرارها ٢٣٤/٥٢ إنشاء فريق عامل للبحث في سبل ووسائل تنفيذ توصيات الأمين العام المتعلقة بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وبأن يقوم الفريق العامل برصد تنفيذ تلك التوصيات. وكان ذلك في تقديرنا إنجازا هاما، ومعلما بارزا على صعيد التعرف عن كذب على ما تم إحرازه من تقدم بشأن تنفيذ العديد من

بتقديم الدعم الخارجي المطلوب بما يدعم هذا الجهد، ومعالجة الظواهر والأسباب الجذرية للتزاعات وضمن عدم تكرار التزاعات، وبما يثمر في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول القرن الأفريقي كي تنطلق لآفاق التنمية المستدامة لشعوب المنطقة.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية):

اسمحوا لي في بداية هذه الكلمة أن أعبر لوفد سنغافورة ووفد أنغولا عن أسفنا وتأثرنا إثر الحادئين الجويين اللذين راح ضحيتهما العديد من المسافرين، وأن أقدم لهما تعازينا الصادقة.

ويود وفد بلادي أن يعبر عن شكره وإكباره للفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب التزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأشكره على تقريره الشامل والضافي موضوع نقاشنا اليوم. إن هذا التقرير المتعلق بأسباب التزاع في أفريقيا وتحقيق السلام والتنمية المستدامة فيها، يكتسي في نظرنا نحن الأفارقة أهمية قصوى، نظرا لواقع العديد من مناطق القارة الأفريقية التي تعرف التوترات، وتشكل بؤرا للتزاعات، وكذلك من حيث مستوى النمو في القارة، الذي تتلاقى الآراء على أنه يبقى دون المستوى الدولي المنشود، ولا سيما بعد دخول العالم هذه الألفية الجديدة التي أردناها جميعا أن تكون ألفية التطور المنسجم، وألفية التضامن الدولي، وألفية السلم والاستقرار.

وإذا ما تدارسنا بكل واقعية وضع القارة الأفريقية في حضم التحولات العالمية الكبرى، لا شك أننا سنجد من بين الأسباب التي جعلت جل مناطق هذه القارة لا تلتحق بركب التحولات الإيجابية الكبرى في العالم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أسبابا جوهرية وأخرى ظرفية، تشابكت في مجملها لتحرم قارتنا من إمكانية الالتحاق بتلك التحولات. لذلك، فإن المهم في هذا الظرف التاريخي هو أن

تنفيذ مختلف توصيات الأمين العام. ومن هنا نؤيد الاقتراح الهادف إلى تجديده ولاية الفريق العامل لدورة أخرى. كما نؤيد استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال الدور التنسيقي والتوجيهي المناط به في متابعة وتنفيذ تلك التوصيات، وتحديد الإجراءات الفاعلة الكفيلة بذلك، خاصة وأن الدورة الموضوعية للمجلس سوف تبحث في العام القادم في الموضوع المتعلق بـ "دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود الدول الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

ختاما، سيدي الرئيس، ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن المناقشات الحيوية خلال العامين الأخيرين بشأن توصيات الأمين العام المعنية بالسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا كرسست المفهوم المتنامي المتمثل في أن السلام والتنمية يمثلان وجهان لعملة واحدة، وأنهما يشكلان صنيين لا انفصام بينهما.

واستنادا إلى هذا المفهوم المتنامي، يدعو وفد السودان المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في إنشاء مجموعات استشارية ليس للدول التي خرجت لتوها من التزاعات فحسب، بل أن يشمل أيضا الدول التي تمر بمحالات التزاع، وذلك بهدف تحديد الاحتياجات الاقتصادية والإمائية لهذه الدول، وطرح برنامج دعم لها طويل المدى وفقا للمفهوم المتفق عليه بشأن الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والبناء والتنمية. وفي هذا السياق تكتسب هذه الدعوة أهمية وموضوعية في ضوء التقرير الذي أعدته مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع تسع منظمات دولية أخرى بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك لإنقاذ منطقة القرن الأفريقي من خطر المجاعة الوشيكة التي تهدد حياة ٧٠ مليون نسمة، يشكلون نصف إجمالي سكان المنطقة. ويبقى من المهم ضمان مشاركة الحكومات المعنية في الاضطلاع بتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي التي خلصت إليها هذه الدراسة، ووفاء المجتمع الدولي، خاصة الشركاء في التنمية

جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما وأن الدول الأفريقية أظهرت، كما قلت، من الاستعدادات ما يشجع على معاضدتها في جهودها المكلفة، وفي تضحيتها الجسام.

ونحن نعترف بأن حدود القارة الأفريقية للدخول كشرية في عولمة العلاقات الدولية، وفي الديناميكية الاقتصادية العالمية، تبقى من مسؤولية الأفارقة اساسا. ولكن هذا الهدف لا يمكن بلوغه دون التزام من المجتمع الدولي، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، بمرافقة أفريقيا في تحولاتها الجذرية مع مراعاة خصوصيتها الذاتية، ونسق تفاعل المجموعات الأفريقية مع متطلبات القرن المقبل. إن هذه المسؤولية تبقى، في نظرنا، جماعية، وتنقسم فيها الأدوار أفريقيا، وتنقسم فيها الأدوار بين أفريقيا وشركائها الدوليين.

كذلك من بواعث الارتياح أن نلاحظ الجهود الأمية والنتائج المسجلة في تنفيذ توصيات الأمين العام، خاصة في مجالات حفظ السلم وحماية المدنيين في المنازعات المسلحة، وفي معالجة قضايا اللاجئين من حيث أمن المخيمات ومستوطناتهم، ومن حيث الطابع المدني والإنساني لها، وتحسين الظروف الاجتماعي والبيئي للاجئين، ثم بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

كما نعبر عن ارتياحنا للإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص تمويل الإنعاش وتطوير حقوق الإنسان وحكم القانون والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتأكيد على التنمية الاجتماعية والأمن الغذائي وتخفيف أعباء الدين وفتح الأسواق الدولية.

وإنه لمن بواعث الارتياح كذلك التحولات التي جرت على الساحة الأفريقية والتي أفرزت العديد من النتائج الإيجابية، خاصة على الأصعدة السياسية. ولقد تجسمت هذه التحولات من خلال بروز مؤسسات دستورية فاعلة أصبحت تساهم في أخذ وتوجيه القرار. كما أن المجتمع

تعي المجموعة الدولية هذا الواقع، وأن تقف إلى جانب القارة الأفريقية مهما كان عبء هذه المسؤولية، لأنه ليس بإمكاننا اليوم ونحن نتطلع إلى عولمة العلاقات الدولية، أن نتقبل بقاء هذه القارة مهمشة، وتتخبط في حلقة مفرغة تجعلها في شبه يأس من تخطي صعاها ومواكبة سائر بقاع العالم. يأس من الوصول إلى الهدف الذي رسمناه جميعا خلال قمة الألفية وما انبثق عنها من تقييم لواقع العالم وكيفية مجابهة التحديات.

غير أننا إذا ما محصنا واقع القارة الأفريقية اليوم، لا مناص كذلك من الاعتراف بأن جهودا مضية وتضحيات جساما بذلت من طرف العديد من الدول الأفريقية لتخطي هذه الصعاب والتعامل مع متطلبات الواقع الذي تسير على نمطه حاليا مختلف دول العالم. غير أنه لا بد، كذلك، من أن نعي أنه مهما بلغت هذه الجهود والتضحيات من قبل العديد من دول القارة، فمن الصعب أن تتمكن هذه الدول لوحدها من تخطي صعاها، وتحقيق ما تتطلبه مقومات التمتع والاستقرار والسلم. ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الواقع الأفريقي تبقى قائمة، بل أكيدة، بل ينبغي أن تدعم في جهود مشترك ومتعدد الأطراف على المستوى الدولي، وخاصة على مستوى المؤسسات المالية الدولية. وبطبيعة الحال، فإن منظمة الأمم المتحدة التي تعتمد في فلسفتها على الشمولية والعالمية، وعلى التضامن، تبقى في مقدمة المؤسسات التي بإمكانها وضع الخطة المناسبة لوضع واقع القارة الأفريقية بمختلف تشعباته في وضع من شأنه أن يبرز أولويات التحرك الدولي تجاهها.

إن الأمن والاستقرار على صعيد القارة الأفريقية، الذي هو من أوكد مشاغل المنظمة العالمية، يبقى مرتبطا ارتباطا عضويا بمدى تحسن الظروف الاقتصادية للدول الأفريقية. ولذلك فإن مسؤولية المجتمع الدولي في حفظ وتدعيم السلم والأمن الدوليين، تمر حتما بمدى المساعدة في

إن هذا الواقع ينبغي ألا يجرنا للتشاؤم أو إلى الإهزيمة. فلنعتبره تحديا علينا جميعا رفعه ومعالجة أسبابه ومسبباته من خلال التزام دولي صريح ما زلنا ننتظره. وفي هذا المجال فإن الفقر والخصاصة والحرمان لا تعتبر أسبابا مباشرة للتخلف بجميع أشكاله فحسب بل أيضا من الأسباب المباشرة لاندلاع النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول. ويكفي في هذا المضممار أن نحلل الأسباب وراء العديد من النزاعات والتوترات القائمة لنستخلص أن الفقر وما يولده من مأس قد يجعل المرء في وضع لا يحول له التفكير في بناء مستقبل في ظل الحاجة والخصاصة والحرمان. وهذه الحقيقة، في نظرنا، هي جوهر حل أسباب النزاعات القائمة في القارة الأفريقية.

لذلك نادت بلادي، على لسان الرئيس زين العابدين بن علي، في العديد من المناسبات، وآخرها قمة الألفية وفي قمة مجلس الأمن، بضرورة وضع أولويات لمعالجة الفقر ضمن استراتيجية دولية تتعلق لا بأفريقيا وحدها بل بمختلف مناطق العالم المهتدة من جراء هذه الآفة. ومن هذا المنطلق بادرت تونس باقتراح بعث صندوق عالمي للتضامن تسخر من خلاله المساهمات الطوعية لمعالجة مظاهر الفقر والاحتياج والتهمة في أفريقيا وفي غيرها من المجتمعات، إيماننا منا بأنه لمن الالتزام الأخلاقي أن تتكفل المجموعة الدولية بمعالجة مختلف هذه المظاهر ضمن توجه تضامني من شأنه أن يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، الذي بدوره سوف يأتي حتما بشماره على المستوى السياسي.

إن الوقاية من النزاعات قبل حدوثها تبقى أساسا جوهر العمل الدولي، على أن تشمل مختلف الأبعاد. علما بأن البعد الاقتصادي يبقى، كما قلنا، في طبيعة الحوار التي يجب التركيز عليها. لقد دأبت المجموعة الدولية على محاولة نزع فتيل العديد من التوترات والنزاعات في القارة الأفريقية، ولكن الاستراتيجية المتبعة حتى الآن لم تأخذ في الاعتبار

المدني في العديد من الدول الأفريقية بدأ يأخذ المبادرة ويشارك في المسؤولية، وقد نتجت عن هذا التحول توازنات اجتماعية جديدة خلقت منظومة علاقات متطورة أفرزت بدورها جوا ديمقراطيا مكن العديد من الدول من تسجيل تطور إيجابي في المناخ السياسي الداخلي مما فتح آفاقا واعدة أمام انعاش المبادرة في الميدان الاقتصادي.

غير أنه بالرغم مما أحرزته هذه الأهداف التي رسمها تقرير الأمين العام من نتائج مشجعة، فإنها تبقى في نظرنا تواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بعدم كفاية الموارد والطاقات المتوفرة والإمكانيات المحدودة للاستفادة من التكنولوجيا وغيرها من مستلزمات التطور. وتبقى طبيعة الحال النزاعات القائمة في العديد من المناطق الأفريقية من أهم الأسباب التي تحول دون تفرغ العديد من دول القارة لواجباتها التنموية وما يعارض ذلك من اتخاذ الإصلاحات اللازمة في الميادين السياسية وفي أنماط الحكم وفي أداء الإدارة ومختلف الأولويات الأخرى التي لا يمكن الاستغناء عنها من حيث ارتباطها الوثيق بمفهوم الاستقرار الجوهري.

إن النزاعات القائمة هذه تبقى، في نظرنا، كما قلنا، في طبيعة الأسباب التي جعلت من القارة الأفريقية مكبلة ومحتوية على أكبر نسبة من الدول الأقل نموا وكذلك من الدول الأقل مستويات في دخل الفرد. ومن هنا فإن معالجة الأسباب والمسببات الجوهرية للنزاعات، مثلما اتفق بشأنه خلال مداوات قمة الألفية، تبقى من أوكد الأولويات التي على المجتمع الدولي الانكباب عليها خلال هذه الفترة الحساسة التي تمر بها القارة الأفريقية، والتي تحتوي كما قلت على أكثر النزاعات في العالم وعلى أكبر عدد من المهجرين والمشردين بسبب الحروب والصراعات والتوترات، وتبقى مسرحا خصبا كذلك للأمراض وللآفات التي عرفتها البشرية في تاريخها الحديث.

الأفريقية لديها من التوق ومن الاستعداد لدعم الأمن والاستقرار والنمو في ربوعها ما يشجع على إدماجها بصفة صريحة وملتزمة في التيار التنموي العالمي الشامل الذي اتفقنا جميعاً أن نستهل بمقتضاه هذه الألفية الجديدة - ألفية الأمن والاستقرار والتنمية.

السيد منكريوس (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بأعمق التعازي لحكومة وشعب سنغافورة بشأن الخسائر المفجعة التي يعانين منها نتيجة لتحطم الطائرة الذي حدث أمس.

وأود أن أهنئ السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، على الأسلوب المقتدر الذي يدير به المداولات في الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأود كذلك أن أؤكد مرة أخرى تقدير وفد بلادي للأمين العام لمبادراته المعنية بأفريقيا بصفة عامة، ولجهوده من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في هذه القارة على وجه الخصوص.

ونود كذلك أن نشيد بالفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أنشئ لرصد تنفيذ التوصيات التي تقدم بها الأمين العام بشأن الموضوع قيد المناقشة. وخلال العام المنصرم أجرى الفريق العامل، تحت الرئاسة الناميبية ونيابة الرئاسة الإسبانية والسنغافورية، دراسة ومناقشة تمهيدية حول تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا، واقترح توصيات في هذا الشأن. ونشكر الفريق العامل أيضاً على التقرير الوافي الذي قدمه عن هذا الموضوع. ويتناول التقرير أوسع تنوع ممكن للمجالات التي عالجها الفريق.

لقد أشرنا في البيانات السابقة إلى أن مشاكل أفريقيا، السياسية والاقتصادية على حد سواء، لها أسباب

الواجب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المؤدية للتوترات الداخلية وللنزاعات بين الدول. كما افتقرت هذه الاستراتيجية في عديد الأحيان لفلسفة تركيز الاستقرار وبناء السلم بعد فض النزاعات. وبالمقابل فإن معالجة النزاعات بالوسائل الوقائية تجعل حلول الأمن والاستقرار تتدعم لتصبح معالجة الأسباب الكامنة للنزاعات ومخلفاتها أكثر شمولية.

وبينما يبقى مجلس الأمن الدولي، في نظرنا، المسؤول الأول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإن دعم الإمكانات الأفريقية من قبل المجموعة الدولية، عن طريق تدعيم الآلية الأفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وفضها، التي بعثتها منظمنا منذ عام ١٩٩٣، يظل أمراً مطلوباً، بل ملحاً، لا سيما وأن حساسية ودقة الأوضاع في بعض مناطق التوتر والنزاع في أفريقيا تتطلب المتابعة الدقيقة والمبادرات الجدية المتواصلة.

ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نرحب بمختلف المبادرات الدولية، وخاصة المبادرات المتأتمية من دول صديقة والتي ترمي إلى دعم وتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، ما دامت تقر بمحورية دور منظمة الوحدة الأفريقية إقليمية، وبالشرعية الدولية المتمثلة في المسؤولية المناطة بعهدة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلام والأمن الدوليين.

في الختام، نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل الذي تدارسه اليوم. إلا أننا نود التركيز في هذا الصدد على أن المسؤولية تجاه القارة الأفريقية هي مسؤولية جماعية تحتم استنباط الآليات المناسبة لمعالجة الأسباب متعددة الأبعاد للنزاعات في القارة. كما نود التركيز على أن الاستراتيجية المقترحة أممياً وثنائياً يجب أن توفر قواسم مشتركة لتوجهه متناسق تلتزم به مختلف الأطراف، وخاصة منها المؤسسات المالية الدولية. إن القارة

مشاكل التخلف فيها. ويدرك هذه الحقيقة عدد متزايد من الأفارقة، ويجري الاضطلاع بالتغيرات اللازمة في جميع أنحاء القارة، ولو ببطء وبطبيعة غير ملحوظة في معظم المناطق.

ورغم أن من الواضح أن الصراعات داخل العديد من البلدان الأفريقية وفيما بينها تستمر دون هوادة، مما يحد من قدرة القارة على التركيز على التنمية، فمن الصحيح كذلك، كما ذكرنا في بيانات سابقة عن هذا البند، أن هناك تغيرات إيجابية بدأت تحدث في مناطق كثيرة من أفريقيا، وبخاصة أثناء العقد الماضي. وظهرت أنظمة ملتزمة ببناء مؤسسات ديمقراطية، وبالأخذ باستراتيجيات سليمة للتنمية تركز على احتياجاتها وقدراتها، وتدعيم التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التكامل في نهاية المطاف. ورغم المشاكل الضخمة التي تجري مواجهتها على هذا الطريق، فمن المتوقع أن تستمر العملية التي بدأتها هذه الأنظمة، حيث تدعمها أعداد متزايدة من الأفارقة الذين عادوا لا يسكتون على استبعادهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجتمعاتهم. وتزيد البلدان الأفريقية أيضا من جهودها المتضافرة، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، ومن خلال المنظمات دون الإقليمية، لكي تحسم الصراعات وتعزز التعاون الاقتصادي وتعالج القضايا الإنسانية.

هذه الجهود الجماعية، إلى جانب الجهود الإيجابية التي تبذلها بلدان بمفردها، تحتاج إلى تقييم سليم ودعم كاف إذا كان للتنمية في أفريقيا أن تدوم. والقارة تفتقر بالموارد البشرية والمادية على حد سواء، أما ما كان ولا يزال ينقصها فهو تطوير هذه الموارد، لا سيما الموارد البشرية، وتطوير المؤسسات اللازمة التي تسمح بمشاركة الجماهير الأفريقية على نطاق أوسع في الحياة السياسية والاقتصادية لبلداتها.

تلك هي المجالات التي تحتاج فيها أفريقيا إلى شراكة من المجتمع الدولي. ونرحب برؤية الأمم المتحدة تحتل مركز

خارجية وداخلية. ولاحظنا أن القارة ورثت عددا ضخما من العلل من الماضي الاستعماري، وقد أثرت هذه العلل تأثيرا عميقا على الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعها، مما يقيد قدراتها الحالية على الاستقرار والتنمية. ومن ثم، فإن عكس مسار هذه العلل، التي استغرق تفشيها أجيالا، لن يكون سهلا، ولن يتم في وقت قصير. ونشعر بأن محو آثار التركة الاستعمارية، سواء اعترفنا أم لم نعترف بأنها تركة، سيستغرق أكثر من جيل.

ولكننا نود كذلك أن نؤكد أن المشاكل الحالية في أفريقيا نابعة أيضا عن تقصيرنا، نحن الأفارقة، وهذا يزداد بمرور الوقت. وبالتالي، يجب أن تتبع حلول مشاكل أفريقيا منا، نحن الأفارقة، بصفة أولية. ومن حسن الحظ أن الأمم المتحدة تتيح الحفل، وأن الأمين العام يبادر ببرنامج لتعزيز قدرة أفريقيا على معالجة مشاكلها التي تتعلق بالاستقرار والتخلف.

وتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية (A/55/45) يقدم خلاصة للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام، وللعقبات التي يواجهها التنفيذ الفعال لهذه التوصيات. ويقترح التقرير أيضا توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات. ونوافق بصفة أساسية على محتويات التقرير وعلى الخطوط العريضة لتوصيات الفريق العامل. إلا أننا نود التعليق بإيجاز على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

لقد قلنا إن مشاكل التخلف في أفريقيا رغم أنها تُعزى، بصفة عامة، إلى عدد من العلل الموروثة، فإن عجز أفريقيا المستمر عن معالجة هذه المشاكل يرجع أساسا إلى أوجه قصور داخلية. فالواقع أن الجشع والحكم الاستبدادي و/أو عجز النخبة الحاكمة في بعض البلدان الأفريقية هي التي تجعل القارة تحارب نفسها، مما يضعف قدرتها على حل

لقد أصبحت أزمة التنمية من الأزمات المتوطنة بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية. وهي تنشأ عن مصادر متعددة الأبعاد، بما في ذلك تدني مستوى التعليم والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والأمراض مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا. ومن الناحية الاقتصادية، يجري تهميش القارة على نحو متزايد، بينما تتحرك مناطق أخرى من العالم نحو عصر ثورة المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذه الخلفية، يعلق وفد نيجيريا قدرا كبيرا من الأهمية على تقرير الفريق العامل وشتى توصياته. والواقع أن هناك حاجة ماسة إلى نهج وتدابير جديدة لمعالجة هذه القضايا، التي لها عواقب خطيرة على السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية ولشعوبها. ومما يثلج الصدر في هذا الصدد أن نلاحظ أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين كثف جهوده في مجالات الأمن والمساعدة الإنسانية الرامية إلى تحسين مخنة اللاجئين في أفريقيا البالغ عددهم ٨,١ مليون نسمة تقريبا من بين ٢٢ مليون لاجئ في العالم. ومن المهم أيضا أن نعترف هنا بالتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون كما ورد في الإعلان وخطة العمل المعتمدين من المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ومما له صلة وثيقة بنفس القدر نشير إلى الجهود التعاونية الدولية الرامية إلى إيجاد حل للمشاكل السياسية والاقتصادية في أفريقيا، التي تشمل القمة الأفريقية - الأوروبية التي عقدت في القاهرة في نيسان/أبريل والتي ركزت في جملة أمور على الديون والتجارة ووصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية؛ واتفاق كوتونو حول الإطار الجديد للتعاون بين أفريقيا ودول منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي؛ وقانون النمو والفرص المتاحة لأفريقيا الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة والذي

القيادة في اتجاه استحداث إطار لهذه الشراكة. ونود أن نؤكد في ختام بياننا أن هذه الشراكة مطلوبة لتحقيق الرفاه المتبادل العام لجميع دول العالم؛ ويجب ألا تعتبر منحة خيرية لصالح أفريقيا وحدها.

السيد أكيجو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود في هذا المنعطف أن أتقدم بخالص تعازي وفد بلادي إلى حكومتي وشعبي أنغولا وسنغافورة للخسائر الناتجة عن تحطم الطائرتين الذي حدث مؤخرا.

يرحب وفد نيجيريا بهذه الفرصة المتاحة للجمعية العامة لكي تركز مرة أخرى على الحالة في أفريقيا، وهذه المرة في ضوء خلفية يوفرها تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/55/45). وأتقدم بالشكر للأمين العام على جهوده الدؤوبة لكي يكفل مساعدة أفريقيا على التغلب على مصاعبها الحالية. وأود كذلك أن أعثم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديري لرئيس الجمعية العامة، ولسلفه، معالي السيد ثيو - بن غويراب، ولنائبي رئيس الفريق العامل، الممثلين الدائمين لاسبانيا وسنغافورة لعملمهم الحمود.

إن قرار مجلس الأمن في عام ١٩٩٧ بإجراء دراسة متفحصة للقارة الأفريقية كان موضع ترحيب كبير. ولا شك في أن ظروف السلام لازمة لتحقيق التنمية. وقد أوضحت التجربة الأفريقية أن غياب السلام يمكن أن يكون إحدى العقبات الرئيسية على سبيل التنمية. وفي عام ١٩٩٨ كانت تدور رحى ١١ صراعا كبيرا، مما أضر على ٢٦ بلدا من البلدان الـ ٤٨ جنوب الصحراء. وقد أنزلت هذه الصراعات ضررا جسيما باقتصادات البلدان المتورطة فيها، وهي بالفعل من أفقر بلدان العالم.

على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك على مستوى البرامج التي تمويلها الأمم المتحدة.

من المؤكد أن أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز زادت من تفاقم مشاكل الموارد البشرية التي تواجهها أفريقيا. وحسبما جاء في التقرير، من بين حالات الإصابة بهذا الوباء البالغ عددها ٣٤ مليون حالة في العالم كله، توجد ٢٤ مليون حالة في أفريقيا وحدها. وقد فقدت أفريقيا حتى الآن ١٠ ملايين نسمة نتيجة الإصابة بهذا المرض الويل. والحالة مماثلة فيما يتعلق بالملاريا. فمن بين ٤٠٠ مليون نسمة مصابين بالملاريا في العالم، يوجد ٣٠٠ مليون في أفريقيا - ويموت مليونان كل عام فيها بسبب هذا المرض. وهذه ليست في الواقع مجرد مشاكل صحية خطيرة، فهي تشكل أيضا عقبات اقتصادية ينبغي للجمعية العامة، عند نظرها في التقرير، أن تتخذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها كضرورة ملحة للغاية.

وفي السعي لإيجاد حلول لمشاكل أفريقيا، ما فتئنا ندرك دوماً أن مصير أفريقيا يكمن في أيدي أهلها. ولهذا، تقوم البلدان الأفريقية ذاتها، في ظل قيود شديدة، بتحمل المسؤولية الرئيسية عن الاضطلاع بشتى المبادرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والقارية للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تعوق جهودها الإنمائية. وقد بدأت معظم البلدان الأفريقية بالفعل معالجة هذه المشاكل. ويتجلى هذا ليس فقط في الإصلاح الجذري لاقتصاداتها، بل أيضا في زيادة عملية نشر الديمقراطية وفي شتى المبادرات الأخرى التي من قبيل آلية حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للصراعات والحروب. كل هذه الأمور يجدر التنويه بها ودعمها من جانب المجتمع الدولي.

إن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية نفسها تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعزيز قدرة القارة

يسعى إلى تشجيع تعزيز التجارة مع أفريقيا من خلال تخفيض التعريفات والحصص للمنتجات من تلك المنطقة وإزالة هذه التعريفات والحصص.

ومما يثلج الصدر علاوة على ذلك، أن نلاحظ زيادة عدد المانحين والمؤسسات المالية التي تعرب عن اهتمام حقيقي بالمشاكل الاقتصادية التي تواجه أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وكذلك مرفق خفض الديون وتحقيق النمو. ويستهدف هذان البرنامجان، وفقا للتقرير، تخفيف عبء الديون وتخفيض حدة الفقر بشكل أسرع وأعمق وأعم، وضمان سياسة موجهة نحو تحقيق النمو. وإنما في نيجيريا نرى أنه أيا كانت الجهود التي تبذل من أجل إصلاح حال مشاكل الصراعات وضمان إحلال السلام الدائم في أفريقيا، فإن النتائج المنشودة لن تتحقق إلا بإيجاد حل حقيقي لمشكلة عبء الديون الخارجية لتلك القارة. وينبغي أن يتجاوز هذا الحل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث يشمل الإلغاء التام لديون البلدان الأفريقية.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره عددا من العقبات التي تحول دون تنفيذ المبادرات الرامية إلى تقليص الصراعات والنهوض بالتنمية المستدامة في أفريقيا. وتتراوح هذه العقبات بين مشاكل من جانب البلدان الأفريقية نفسها وبين نكوث المجتمع الدولي بالتزاماته. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية، وهو يشكل دونما شك إحدى العقبات الكبرى، يتضح بشكل جلي في رفض الأطراف المتصارعة في بعض المناطق المضطربة من أفريقيا تنفيذ اتفاقات السلام التي يتم التوصل إليها. وهذا هو السبب الرئيسي لحالة الجمود التي نشهدها في عدد من الصراعات المحتدمة في أفريقيا، خصوصا في منطقة أفريقيا الوسطى. ومما له خطورة مساوية بالنسبة للقارة بأسرها، الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التوصيات

وعلى وجه الخصوص بوسائل سياسية ودبلوماسية. ومع الحفاظ على مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، والتفكير الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، يجب إيلاء الأولوية للتنسيق الوثيق بين عمل الأمم المتحدة في هذا المجال وجهود البلدان الأفريقية نفسها، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية الأخرى.

من المهم أن ندعم جهود أفريقيا لتطوير إمكاناتها الذاتية لبناء السلام بينما نرسي الأسس للأمن الجماعي ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. وفي نهاية الأمر قد ننظر في إقامة نظام فعال لعموم أفريقيا يستهدف منع الصراعات وتسويتها والمهمة الشاملة، مهمة التعمير فيما بعد الصراع. ثمة دور رئيسي في هذا المجال تؤديه حاليا، كما ينبغي منظمة الوحدة الأفريقية، التي لديها أفضل الإمكانيات للقيام بهذا. ونحن نقدر غاية التقدير عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسلطة الحكومية الدولية للتنمية.

وإذا لم يتم التوصل إلى حل متين طويل الأجل للصراعات في أفريقيا. سيتعذر ضمان خروج القارة من هدمتها، ومساعدتها على السير في طريق التنمية المستقرة والتنمية وتحقيق اندماجها التام في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، لا يشكل الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بلدان أفريقية كثيرة عقبات على طريق تنميتها فحسب وإنما أيضا مصادر للصراع فيها.

لذلك، تؤيد روسيا اتباع نهج شامل في دراسة وحل مشاكل أفريقيا العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والعرقية وغيرها. ويجب أن نطور ثقافة لدرء الأزمات، ونبذل جهودا أكبر ذات طابع وقائي، ونحدد الأسباب العميقة الجذور للصراعات، بما فيها الأسباب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ينبغي أن يحظى

على التصدي للصراعات وإدارتها وحسمها جديرة بالثناء. وخير مثال ينطبق عليه ما ذكره عملية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. فهي مبادرة شجاعة من جانب البلدان الأفريقية لمواجهة تحديات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وفي إطار هذه المبادرة، ينبغي تصور حل مشاكل الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون المترابطة ترابطا وثيقا في بلدان أفريقية عديدة ليس على أساس أنها مشاكل منعزلة عن بعضها، وإنما على أساس أنها عملية واحدة تعالج جميع هذه القضايا. ونحن نوصي بقوة بأن يحظى الإعلان الوارد في الوثيقة الختامية لعملية المؤتمر الوزاري المشار إليه بالنظر الجاد في العمل المستقبلي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

في الختام، نوصي بتمديد ولاية ذلك الفريق العامل بغية تمكينه من أن يواصل عمله الجيد بشأن القضايا الجوهرية، خصوصا تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان الألفية، مع تشديد خاص على الجزء سابعاً "تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا".

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يسر الاتحاد الروسي غاية السرور أن يكون قادرا على الإشارة إلى الدور المتعاظم للدول الأفريقية في الشؤون العالمية. فبدون المشاركة النشطة والكاملة للبلدان الأفريقية في حياة المجتمع العالمي سيكون من المستحيل تحقيق تنمية وتعاون مثمر على صعيد عالمي، أو خلق نظام مستقر وكامل للأمن الدولي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ويكون موجهها نحو القرن الحادي والعشرين.

في الوقت نفسه، يظل استمرار الصراعات في أفريقيا إحدى أخطر المشاكل في العالم اليوم. ومستقبل القارة سيعتمد إلى حد كبير على تسويتها تسوية سريعة فعالة،

الطائرتين بالأمس. ونود أيضا أن نعرب عن مؤاساتنا العميقة لأسر الذين لاقوا حتفهم في الحادثتين المأساويتين.

إن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام والتنمية المستدامة فيها قدم لنا تقريرا شاملا يغطي كامل نطاق مسؤولياته في رصد مسائل السلم وتهيئة مناخ موات للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للممثلين الدائمين لسنغافورة واسبانيا، السفير محبوبياني والسفير ارياس، النائبين المناوبين لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، لالتزامهما بقضية أفريقيا وللقيادة البارزة التي وفراها للفريق العامل.

نود أيضا أن نعيد تأكيد تقديرنا العميق لرئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غورييراب، وزير الشؤون الخارجية والإعلام والإذاعة في جمهورية ناميبيا، الذي ساهم مساهمة هامة في إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية وفقا للقرار ٩٢/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ولتوفير التوجيه الإجمالي لعمل الفريق.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للأمين العام، الذي لم يدخر جهدا في تعزيز قضية السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونعرب عن امتناننا أيضا لهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات بريتون وودز وسائر العناصر الفاعلة للمساهمات القيمة التي قدمتها في جهدنا المشترك لتخليص القارة الأفريقية من الصراعات العنيفة المتوطنة والتخلف الاقتصادي المزمن.

إن تقرير الفريق العامل المخصص، الوارد في الوثيقة A/55/45، يتضمن التقدم المحقق في تنفيذ التوصيات الواردة

باهتمام خاص خلال مناقشة تقرير الإبراهيمي، التي بدأت الآن في سياق تحسين إدارة الأزمات في الأمم المتحدة. ونحن نرحب بالتقدم الثابت الذي تحققه دول المنطقة نحو الإصلاح الاقتصادي والسياسي ودعم التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

واتباع نهج من هذا النوع ضروري بشكل خاص بالنظر إلى عملية العولمة المتسارعة بشكل حاد التي لا تجلب معها تغيرا نوعيا إيجابيا في حياة البشر فحسب وإنما أيضا إمكانيات كبيرة لمخاطر ومجازفات. وفي التغلب على الظواهر الخطيرة التي تسفر عنها العولمة، وعلى وجه الخصوص معدلات النمو الاقتصادي المتنوعة، من المهم اتخاذ تدابير لكفالة أن تعمل العولمة لنفع كل البلدان والشعوب، ولنفع التقدم الاجتماعي، والقضاء على الفقر وسائر شرور عصرنا الحديث. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص في هذا الشأن لاحتياجات البلدان الأفريقية.

وروسيا عازمة على مواصلة التعاون النشط في تسوية الصراعات وفي البحث عن طرق ووسائل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وكما أكد الرئيس بوتين في اجتماع قمة مجلس الأمن، الذي عقد في ٧ أيلول/سبتمبر:

”فيإذا كانت أفريقيا قد تخلصت من الاستعمار في القرن العشرين فيجب تخليصها من الفقر والمواجهة العسكرية في القرن الحادي والعشرين“ (S/PV.4194، ص - ١٤)

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تفعل كل ما في وسعها لحل هذه المشكلة.

السيد يدریب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، دعوني أشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية لحكومي وشعبي سنغافورة وأنغولا بمناسبة تحطم

إننا نوافق على التقييم الوارد في تقرير الفريق العامل بأن التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام يتطلب إرادة سياسية قوية من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي أيضا. لكن يبدو لهذا الوفد أن هذه الإرادة السياسية، بدلا من التعبير عنها بأعمال ملموسة، تظل رهينة اللغة والتعابير الرتيبة الأخرى. وفي نفس الوقت تبقى ملايين أخرى كثيرة من الأطفال الأفارقة جوعى ومرضى ومشردين وتساء معاملتهم، وغير متعلمين، ومستغلين، ومعرضين لأهوال العنف والصراع. وإذا كانت جهود المجتمع الدولي تسفر، دون قصد، عن هذه النتائج فإن الوقت قد حان لإعادة التفكير بشكل جاد في استراتيجياتنا لتنمية أفريقيا. ووفدي يدعو إلى تغيير المسار اليوم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لا تنكر ناميبيا ما تحقق على مر السنين من إنجازات هامة في الكفاح ضد الفقر والتخلف. ويعرب بلدي للمجتمع الدولي ولجميع شركائنا الإنمائيين عن امتنانه الحقيقي على ما تلقته أفريقيا من الدعم تعزيزا لجهودها المبذولة في مجال التنمية. غير أن ناميبيا يساورها القلق بشأن أوجه التضارب والتفاوت التي تتجلى في السياسة والممارسة المتبعين مؤخرا في مجال التنمية على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، بلغت المساعدة الإنمائية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا أدنى مستوى لها في التاريخ وهي آخذة في التناقص أكثر من ذلك، في الوقت الذي اضطلعت فيه معظم البلدان الأفريقية بإصلاحات اقتصادية وسياسية ملحوظة، أنشأت بها اقتصادات مفتوحة ونظما للحكم الديمقراطي. وبينما أفريقيا في أمس الحاجة إلى العملة الصعبة، إذا بها تضطر لأن تصبح من المصدرين الرئيسيين لرأس المال. لقد حررنا اقتصاداتنا وفتحنا أسواقنا أمام المنافسة العالمية، ولكن أكثر منتجاتنا وخدماتنا قدرة على المنافسة يُمنع دخولها قصدا إلى البلدان الصناعية. هذه هي حقائق الوضع.

في تقرير الأمين العام، وأيضا تنسيق أعمال متابعة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بأفريقيا.

لقد قيل الكثير عن محنة القارة الأفريقية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والأمنية والبيئية. وعللها القديمة والجديدة، على حد سواء، موثقة الآن بصورة جيدة. وطبيعة وأسباب الصراعات في القارة وتخلفها الاقتصادي وكذلك المعلومات الدقيقة المثيرة للانزعاج عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، معروفة جيدا الآن. ومع ذلك، تستمر الحالة في التدهور يوميا. وإذا كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لديهما كل المعلومات الضرورية عن احتياجات أفريقيا الإنمائية، فإن القارة تبدو مندفعة بشكل لا سبيل إلى وقفه نحو أعماق هاوية اقتصادية. وبينما يصوغ الخبراء ويجربون استراتيجيات إنمائية غير قابلة للتطبيق، تظل التنمية نفسها بعيدة المنال بالنسبة للبلدان الأفريقية.

وبينما ناقش المعونة والتجارة في القاعات الفخمة لمحافل المؤتمرات الدولية، يواصل الملايين من الأفارقة المعاناة من انقراض الفقر والجهل والمرض وضغوط التخلف الاقتصادي والمهانة التي تسببها هذه لهم. وبينما نطرح النظريات عن مخاطر وفوائد العولمة، أصبح تهميش القارة الأفريقية معولما بشكل متزايد.

هذه الملاحظات يجب أن تكون خلفية مناقشتنا بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. واليوم يتساءل أفارقة عاديون كثيرون عما إذا كان العالم مهتما حقا بمصير أفريقيا. وهذا الشعور الذي يعبر عنه أفارقة عاديون تعززهم المقترحات الفاترة التي نقدمها لأفريقيا بدلا من حلول قابلة للتطبيق يكون الإنسان جوهرها. ويود وفدي أن يتكلم عن هذه المسائل المتعلقة بالضمير والأخلاقيات والسياسات اليوم.

أن المفسدين لديهم بصفة عامة الوسائل المالية وغيرها من الوسائل لإفساد الأفريقيين. بل وأهم من ذلك أن ثروة أفريقيا التي تضيع بسبب الفساد ينتهي بها الأمر في المؤسسات المالية لذات الدول التي توجه اللوم للأفريقيين على فسادهم. يضاف إلى ذلك أنه حين تسعى حكومة أفريقية منتخبة بصورة شرعية لاسترداد بلايين الدولارات الأفريقية المكتتزة في هذه البلدان، تتعرض جهودها لصعوبات مضنية إن لم تصبح مستحيلة تماما. وهذه أيضا إحدى حقائق الوضع. ونرى أن مشكلة الفساد مشكلة ذات وجهين، ويتعين علينا جميعا أن نضافر جهودنا للتصدي لها بصفة نهائية.

أخيرا وليس آخرا، وصف ممثل بلد صديق عن غير قصد بلدي ناميبيا بأنه عانى من الصراع الداخلي خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. وأود أن أصوب ذلك الوصف. فحقيقة الأمر أن الشعب الناميبي شن حربا طويلة الأمد على الاستعمار والاحتلال العنصري غير المشروع لمدة تزيد على ٢٥ عاما، تحت قيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية، وبدعم من المجتمع الدولي، بما فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي عام ١٩٩٠ حصلنا على استقلالنا الذي ضحينا كثيرا من أجله وأعلننا انتهاجنا لسياسة مصالحة وطنية وبناء للأمة. ومن دواعي سرورنا أن نعلن نجاحنا في هذا الصدد بفضل تشجيع المجتمع الدولي ودعمه المتواصلين. فناميبيا تنعم بالسلام في داخلها ومع جيرانها.

ختاما، تود ناميبيا مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها لجميع شركائها في التنمية ولأصدقاء أفريقيا للعمل النبيل الذي يقومون به في الميدان. وسواصل تقديم الدعم للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مساعدة البلدان الأفريقية في التغلب على الفقر والصراع والمرض والتخلف.

ولا بد من أن يتغير هذا إذا أردنا أن نرى أي تحسن ملحوظ في سياساتنا الإنمائية، وأهم من ذلك، إذا أردنا أن نرى أي تغير في معيشة أهل أفريقيا.

لا غنى لتحقيق هذا الهدف عن التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص. ومن ثم ينبغي أن يتاح للفريق العامل مواصلة عمله، وتعترم ناميبيا تأييد مشروع قرار بهذا المعنى. ولكن هناك أيضا حاجة ماسة لتعزيز الفريق العامل عن طريق المشاركة النشطة والفعالة، ولا سيما من قبل الوفود الأفريقية ذاتها. فقد كانت مشاركة الوفود الأفريقية في مداوالات الفريق العامل أقل من مثالية في العام الماضي. غير أننا نسلم جميعا بأن مسؤولية التنمية الأفريقية تقع أساسا على عاتق حكوماتنا والشعوب الأفريقية نفسها.

ويرى الوفد الناميبي أن القضاء على الفقر سيقطع شوطا طويلا في المساعدة على حل الصراعات القائمة على القارة الأفريقية بإتاحة اختيارات وفرص حقيقية أمام الأشخاص العاديين لتحسين مستويات معيشتهم. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بتنفيذ إعلان الألفية بوصفه وسيلة لتصحيح مشكلة الفقر ونقص التنمية في أفريقيا. وترى أفريقيا في هذا الصدد أن إلغاء عبء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من العناصر الرئيسية الجديرة بالنظر.

لقد أشارت بعض الوفود إلى مشكلة الفساد في أفريقيا. والفساد في حد ذاته عدو للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصدرت ناميبيا تشريعات مناهضة للفساد للحيلولة دون وقوعه أو لمكافحته بعد حدوثه على حد سواء. فقد عملت كلتا السلطتين التنفيذية والقضائية في حكومتنا بلا كلل طيلة أعوام استقلالنا الـ ١٠ لكفالة أن تظل ناميبيا أمة خالية من الفساد إلى حد كبير. ولكننا ندرك

على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي على النحو الذي أوصى به الفريق العامل. وفي هذا السياق، نود أن نرى جميع الجهات المعنية تقوم باتخاذ إجراءات ملموسة لإقرار وتعزيز سلام ملموس ودائم من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي في أفريقيا.

ونود أن نشدد على أن أعمال التحضير المقبلة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ينبغي أن ييسط ويعزز أنماط تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وبينما أحرز شيء من التقدم في عدد من المجالات على صعيد منظومة الأمم المتحدة، لا يزال واضحاً أن أماننا الكثير الذي يتعين عمله على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونحن في هذا السياق ندعو المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، إلى تقديم الموارد المالية الجديدة والإضافية اللازمة للتصدي بطريقة شاملة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية التالية التي تواجه عملية تنمية البلدان الأفريقية: استئصال الفقر والامية، واستئصال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض الملاريا؛ وإلغاء الديون الخارجية لإعطاء البلدان النامية فرصة لالتقاط الأنفاس؛ والوفاء بالهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة من أجل البلدان الأفريقية النامية فضلاً عن نسبة إضافية هي ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛ وإزالة جميع الحواجز التجارية بغية استيعاب منتجات التصدير من البلدان الأفريقية؛ وتقديم مساعدة مالية كافية استثماراً في بناء قدرات وطاقات البلدان الأفريقية في مجال المعرفة العلمية والتقنية؛ وتوفير الموارد لاحتواء تدهور البيئة والكوارث الطبيعية.

السيد كويندوا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن انضم إلى من سبقني وأعرب عن عزاء وفدي ومواساته لأبناء سنغافورة وأنغولا والاتحاد الروسي وحكوماتهم في أعقاب ما أصيبوا به من كوارث جوية. صلواتنا معهم. ونرجو لمن في المستشفيات شفاء عاجلاً ونقدم لأسر من فقدوا أحياءهم صادق عزائنا.

يهنئ وفدي الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية على ما قام به من عمل جدير بالتقدير في مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام المتعلقة بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفي ضوء هذه الخلفية يود وفدي أن يبدي الملاحظات والتعليقات التالية:

لما كان السلام شرطاً مسبقاً للتنمية، يتحتم على المجتمع الدولي، بما فيه الحكومات الوطنية في أفريقيا، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة، بذل كل جهد ممكن للعثور على سبل ووسائل كفالة السلام الدائم في أفريقيا. وبالإضافة إلى عمليات حفظ السلام الجارية، يجب ألا يدخر وسع لإشراك جميع الأطراف المعنية في مفاوضات السلام. وينبغي أيضاً تشجيع الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي ودعمها بصورة كاملة.

لقد صار واضحاً منذ نهاية الحرب الباردة أن الصراعات اشتدت حدتها في أفريقيا، وبدلاً من أن تكون صراعات فيما بين البلدان أصبحت صراعات في داخلها، مما يقيد التدخل الخارجي، ويؤثر تأثيراً ضاراً على عملية التنمية داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا تم تحديدها بشكل منهجي في تقرير الأمين العام الصادر في عام ١٩٩٨ (A/52/871)، وينبغي التصدي لها

”عدم إمكان التمتع بالرعاية الصحية الأساسية يمثل أحد الأسباب الرئيسية لبقاء الفقراء على فقرهم“ (A/54/2000، الفقرة ١١٣).

كما أشارت إلى أن

”في أفريقيا لا يقتضي عبء المرض الباهظ من الأسر أن تتحايل على مواردها الهزيلة فحسب، بل يحصرها أيضا في فخ الفقر المقترن بارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الوفاة“، (المرجع نفسه).

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يشاطر الأمين العام رأيه. ونحن نجزم بأن الصحة العامة هي أحد التحديات الأساسية التي تواجه أفريقيا الآن وفي المستقبل. فمعظم الذين يتوفون في أفريقيا يموتون بسبب أمراض يمكن توقيها، لأن أغلبية الناس لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية. وقد ظلت حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر تشترك في أنشطة الصحة العامة طوال عقود، ولكننا نرى أن بالإمكان زيادة العمل بل ويجب أن يزداد لكي ننقذ الأرواح.

وقد التزمت حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بأن تفعل هذا بالذات لتحقيق المزيد. وفي المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اعتمدت خطة العمل للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وبخطة العمل هذه أعلنت حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والدول عزمها على العمل من أجل إقامة شراكات استراتيجية لتحسين معيشة الضعفاء. بل إن زيادة التعاون مطلوبة بإلحاح بين الدول والمنظمات الدولية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية من أجل الدعوة والتصدي لمشاكل الصحة العامة ذات الأولوية.

ختاما، يوصي وفدي بشدة بأن تمدد الأمم المتحدة، على سبيل الأولوية، ولاية الفريق العامل الحالية حتى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة حتى يتمكن من مواصلة رصد تنفيذ كل توصيات الأمين العام الواردة في تقريره. كما نوصي بأن يواصل مجلس الأمن نظره في متابعة هذه التوصيات في مجالي السلم والأمن بقصد كفاءة التنفيذ الشامل لتقرير الأمين العام والفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية

العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة بوجنكوكا (الاتحاد الدولي لجمعيات

الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم عن بند جدول الأعمال هذا، لا سيما بعد أن قطع رؤساء الدول عهدا على أنفسهم، في إعلان الألفية التاريخي، بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وبمواصلة الكفاح من أجل التنمية.

إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية في جميع أرجاء العالم تعلم ما يعنيه الكفاح من أجل التخلص من العوز. وما أعضاؤنا ومتطوعونا في المناطق المنكوبة إلا جزءا من الفقراء؛ فالمعركة معرفتهم. كما أنهم يمكن أن يصبحوا السلاح الأكثر فعالية في مكافحة الفقر، لو أعطيت لهم فقط إمكانية تحمل تلك المسؤولية وأدوات أفضل لتنفيذها.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره المعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“ ما يلي:

باستخدام خبراتنا في مجال الإغاثة؛ والدعوة باستخدام شبكات اتصالاتنا الوطنية والدولية.

والجمعيات الأفريقية الوطنية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر ملتزمة بشدة بتحقيق ذلك كله. ولذا اعتمدت الجمعية الأفريقية الوطنية التزام واغادوغو عند اختتام المؤتمر الخامس للبلدان الأفريقية المعقود في بور كينا فاصو في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الالتزام اعتمدت الجمعيات الأفريقية الوطنية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر استراتيجية مبادرة ٢٠١٠ وأكدت التزامها بتصعيد العمل في مكافحة وباء الإيدز، وعزمها على التأكد من أن كل أفريقي يتمتع بالحق في الأمن الغذائي.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عظيم تقديرونا للحكومات الأفريقية، وبخاصة وفد بور كينا فاصو، لما وفرته من دعم فيما يتعلق بتأييد التزام أوغادوغو والاعتراف به داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث تم تسجيله الآن في الوثيقة A/55/480. ونرى أنها خطوة مجدية في بناء شراكاتنا الاستراتيجية. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون مع الخطط الوطنية.

ويرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالاستعداد الهائل للمجتمع الدولي للعمل على تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ومع ذلك، نأمل أن نضع نصب أعيننا الدروس التي تعلمناها لكي نتجنب الآثار غير المستصوبة للمساعدة من حيث الاستعاضة بما عن جهود المجتمع ذاته والمبادرات الفردية. لذا فإننا نعرض بإلحاح الميزة المقارنة لوجودنا الراسخ فإن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي أصلا جزء من النسيج الوطني لكل البلدان، مع تشكيلها المنظمة الوحيدة الشعبية للسكان المحليين على نطاق القارة.

وواضح أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أحد المجالات التي تقتضي تعاوننا مبلورا ومركزا من جميع الأطراف.

وما المبادرة الأفريقية الصحية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المبادرة ٢٠١٠) إلا استجابة أفريقية لما دعا إليه المؤتمر الدولي السابع والعشرون. كما أنها جزء أساسي من استراتيجية ٢٠١٠ للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تعتبر الصحة والرعاية في المجتمع أحد مجالاتها الأساسية. وقد استهلقت المبادرة ٢٠١٠ في عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين تستعرض ٥٣ جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر - بالتعاون الوثيق مع حكوماتها ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية الأفريقية - المشاكل الصحية الأساسية وتحللها. وهذه العملية التي تشمل القارة حددت أولويات العمل التالية: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الملاريا، الأمراض التي يمكن توقيها باللقاح، سوء التغذية. وبالإمكان معالجة هذه المشاكل كلها على المستوى المجتمعي. وهذا هو السبب في أن المبادرة ٢٠١٠ تستند إلى قوة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، وهي بقاءنا لأمد طويل في كل بلد من بلدان القارة، ومعنا أكثر من مليوني متطوع.

وكان السبب في شروعا في وضع المبادرة ٢٠١٠ هو أننا طرحنا هذا السؤال: كيف نؤدي خدماتنا على وجه أفضل؟ وكان الرد الأساسي هو أننا نستطيع بالفعل زيادة تأثيرنا بأن نحدد الأولويات بجلاء ونشرع في العمل على نطاق واسع في المناطق المختارة. وهذا يتطلب التخطيط الدقيق وتعزيز شبكة المتطوعين وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي. ويظل تركيزنا منصبا على أفضل ما تفعله الصليب الأحمر/الهلال الأحمر وهو: التعليم العام باستخدام خبراتنا الواسعة في نشره؛ والوقاية باستخدام خبراتنا في مجال الإسعافات الأولية والرعاية الصحية الأولية؛ والرعاية المتزلية

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/55/535)

مشروع القرار (A/55/L.23)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ادعو الجمعية العامة إلى النظر في التوصية الإيجابية لمجلس الأمن بشأن طلب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الانضمام إلى الأمم المتحدة.

أوصي مجلس الأمن بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضواً في الأمم المتحدة كما هو مبين في الوثيقة A/55/535، وفي هذا الصدد، قدم مشروع قرار في الوثيقة A/55/L.23.

أود أيضاً أن استشير الجمعية فيما يتعلق بالنظر على الفور في مشروع القرار A/55/L.23. وفي هذا الصدد، فحيث أنه لم يتم تعميم الوثيقة A/55/L.23 إلا صباح هذا اليوم، لا بد من التغاضي عن الفقرة ذات الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي

”ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

ما لم اسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على النظر في مشروع القرار A/55/L.23.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا الذي سيعرض مشروع القرار A/55/L.23.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

وهناك مثال رئيسي على ما نقوم به من أعمال في المجتمع ألا وهو مكافحتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والصليب الأحمر/الهلال الأحمر يشارك في المشاريع الاجتماعية التي يجري الاضطلاع بها في جميع أرجاء القارة، بما فيها مشاريع الرعاية المتزلية الداعمة للمصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في زمبابوي وجنوب أفريقيا، والحملات التثقيفية في موزامبيق وناميبيا وحملات أفرقة القرين فيما بين الشباب في وسط وغرب أفريقيا. وفضلاً عن ذلك، نؤمن بأن الحل يكمن في وضع حد لصممتنا واعترافنا بأن المرض كارثة طويلة الأجل تتطلب موارد ضخمة وعمل جماعي فوري. لذلك، يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالمبادرة التي اتخذها مؤخراً مجلس الأمن للتسليم بأن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أبعاداً وآثاراً دولية على السلم والأمن العالميين، ونؤمن بالأهمية الكبرى للالتزام القوي الذي أعلنت عنه عدة دول خلال مؤتمر قمة الألفية بأن تزيد زيادة كبيرة الموارد المخصصة لتحسين توفير الإمدادات والخدمات ونحن من جانبنا على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لحشد ما يزيد عن مليونين من متطوعي الصليب الأحمر/الهلال الأحمر في أفريقيا لكي يجددوا الطلب على هذه الإمدادات والخدمات ويؤثروا على الأوضاع. ولذلك فنحن ملتزمون بمواصلة حشد القوى البشرية لبناء مستقبل صحي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وسيتم عرض مشروع قرار في إطار هذا البند في مرحلة لاحقة.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة

طلب انضمام (A/55/528)

اليوغوسلافي، بإعلان قيمنا المشتركة قد مهد السبيل نحو الانضمام إلى أسرته - الاتحاد الأوروبي.

وباعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الرأي، فإن الجمعية العامة توجه بذلك رسالة صداقة وأمل للشعب اليوغوسلافي وقادته الجدد.

سوف توجه لهم الجمعية العامة تحية أخوية وأحر التمنيات بالنجاح الكامل باسم كل الدول الأعضاء في الجمعية.

ولجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نقول مرحبا بك في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/55/L.23: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، إسرائيل، إكوادور، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، آيسلندا، باراغواي، البرازيل، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تركيا، توغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، السلفادور، السودان، سيشيل، العراق، غواتيمالا، غينيا، كوبا، كوستاريكا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، موريشيوس، موناكو، ميانمار، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، اليابان، اليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية مجلس الأمن وتعتمد مشروع القرار A/55/L.23 بالتركية؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.23 بالتركية (القرار ١٢/٥٥).

ولاتفيا، ولتوانيا، وهنغاريا وكذلك تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلا عن البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية - آيسلندا وليختنشتاين والنرويج - التي تؤيد هذا الإعلان، ونيابة عن كل البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار وعددها ٧٠ دولة، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار الذي يقترح قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضوا في الأمم المتحدة.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اختار الشعب اليوغوسلافي الديمقراطية، واختيارهم الذي تم في ظروف بالغة الصعوبة بشكل خاص، أكسبهم إعجاب المجتمع الدولي بالإجماع. وسيكون لهذا الخيار آثار إيجابية على المنطقة بأكملها، ولدى سعيه إلى انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة، أكد الرئيس كستونتشه عزمه على إنهاء سياسة الطريق المسدود التي أغرق فيها نفسه نظام ميلسوفيتش. وأكد تأييد بلده الكامل للمبادئ والقيم التي ينص عليها الميثاق.

وقد اتخذ الرئيس كستونتشه اليوم هنا الخطوات التي كنا نتوقعها جميعا. فقد أوشكت فجوة ثماني سنوات من الانتهاء. وباعتزام مشروع، سيتبوأ الشعب اليوغوسلافي المكان الذي يستحقه في مجتمع الأمم. وستعمق هذا المساء معاني الكلمات الأولى للميثاق "نحن شعوب الأمم المتحدة". وهذه الليلة هي أيضا خطوة هامة على طريق المصالحة والاستقرار والسلم في منطقة شهدت هذا العدد الكبير من المحن.

لقد شاركت بلدان الاتحاد الأوروبي بعزم في الحدث التاريخي الذي نعيشه اليوم. ولقد فعلت ذلك لأن الرئيس كستونتشا والشعب اليوغوسلافي يواجه كل المخاطر من أجل انتصار الديمقراطية واحترام القانون، ولأن الشعب

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التغيير يولد آمالا واقعية للتوصل إلى حل للمشاكل المتبقية في منطقة جنوب شرق أوروبا على أساس مبادئ السلم والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة يعني بداية عصر جديد من التعاون بين الدولة العضو الجديدة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان المجاورة والدول الأخرى التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وإن قرارات الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون في منطقة جنوب شرق أوروبا سوف تكتسب زخما إضافيا. وسيضفي ذلك زخما جديدا على عدد من المبادرات الإقليمية. ونود هنا أن نرحب بقبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ميثاق الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا. وبممكننا أن نتوقع أيضا حقبة جديدة على طريق تحقيق العديد من الأهداف الأخرى التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، و سيسهم ذلك في تعزيز الاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين.

ويتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تكون مستعدة لزيادة دعمها للمنطقة والحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمعالجة المشكلات الكثيرة التي تحتاج إلى الحل.

واليوم، علينا أن نتطلع إلى المستقبل، وأن نتذكر في نفس الوقت أن الحرية تحمل في طياتها مسؤوليات، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بإقامة العدل. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يكتسب أهمية كبرى بالنسبة لكل البلدان المعنية، بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك أعلن قبول انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى عضوية الأمم المتحدة.

وأطلب من مدير المراسم أن يصطحب وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المكان المخصص له في قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني في هذه المناسبة التاريخية أن أرحب، باسم الجمعية العامة، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفتها عضوا في الجمعية العامة.

خلال قمة الألفية، أكدنا مجددا على التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق. وإن قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أسرة الأمم له أهمية كبيرة، حيث أنه يعزز طابع عالمية الأمم المتحدة، ويقوي بذلك شرعيتها وفعاليتها.

وبالمثل، فإنني على ثقة من أن ذلك يعزز جهود المجتمع الدولي من أجل إحلال الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا، وهي الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة بدور رائد بطرق عديدة.

ولقد كان الدرب المؤدي إلى هذه اللحظة طويلا وشاقا. ولكن، يتعين علينا اليوم أن نتطلع إلى المستقبل وأن نرحب بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كبداية جديدة واعدة. ويرمز يومنا هذا، أيضا، إلى قوة الأمم المتحدة ذاتها والقرارات التي تصدر عنها.

ومنذ أقل من الشهر، هنا العالم أجمعه الرئيس المنتخب الجديد كستونيتشا وشعب بلده على نجاحهما في تحقيق نصر سلمي للديمقراطية. وقد أعربنا جميعا عن تقديرنا البالغ للشعب الذي عبّر عن إرادته بطريقة ديمقراطية رغم العديد من الصعاب. وقد سمع العالم صوت الشعب اليوغوسلافي، واكتسبت الحركة نحو الديمقراطية زخما جديدا.

لن يرفرف بعد الآن في مقر الأمم المتحدة هنا وفي أي مكان آخر بالعالم.

إن دخول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الأمم المتحدة هي لحظة تاريخية. إنها تفتح أفق الاحتمالات لمستقبل يوغوسلافيا والمنطقة ولكل أوروبا. عندما سافرت إلى البلقان الأسبوع الماضي، أدهشني كيف كان الحديث يعرج مرارا إلى أحداث الماضي، لا سيما في ١٩١٢. وبدا الأمر وكأن أحدا لا يريد التحدث حتى الآن عن زلزال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولكن هذا، يا أصدقائي، هو قرن جديد وقيادة الرئيس كستوننتشة تخلق فرصة للتطلع إلى المستقبل، مستقبل حرم منه طويلا شعب يوغوسلافيا الباسل. ولا يزال هناك بالطبع آثار للماضي سوف تحتاج يوغوسلافيا إلى معالجتها. لقد قام النظام السابق باعتقال العديد من السجناء السياسيين، بمن فيهم حوالي ألف ألباني كوسوفي لا زالوا محتجزين. ينبغي إطلاق سراح جميع هؤلاء المعتقلين ويجب تحديد مصير جميع المفقودين من كلا الجانبين. وكجزء من تعهدنا باحترام واجباتنا بمقتضى الميثاق، أمل أن تفهم يوغوسلافيا أن عليها أن تتعاون مع محكمة الجرائم الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، ومما جعلني أشعر بالتشجيع كثيرا إزاء هذه القضية محادثات مع الرئيس كستوننتشة.

كلنا نعلم أن المباحثات بين صربيا والجبل الأسود لها أهمية حيوية ووصلت مرحلة حساسة. لقد أعرب كلا الجانبين عن رفضه للتغييرات الدستورية غير القانونية التي أحرأها النظام السابق في تموز/يوليه العام الحالي. إننا نرحب بهذا ونرحب بحقيقة أن الأحداث الأولية المنعقدة بموجب سيادة القانون وبروح الوفاق قد بدأت. بوسعي أن أقول باسم حكومتي، وبالتأكيد باسم كل الموجودين هنا، إن المجتمع الدولي سوف يقبل أي قرار يتم التوصل إليه بشكل مشترك وبما ينطبق مع الاجراءات الديمقراطية.

أخيرا، أتمنى لحكومة وشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السلام، والرخاء، وكل النجاح في المستقبل.

وأعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها البلد المضيف.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): كما قلت قبل قليل، سيدي الرئيس، إنه بالفعل يوم تاريخي للأمم المتحدة وللبلقان ولجميع الأوروبيين بل لكل العالم. إننا نرحب بيوغوسلافيا بوصفها أحدث عضو. ونرحب بالبروفيسور سفيلانوفيتش وهو يشغل مقعده في هذه القاعة العظيمة ويقود دولته إلى داخل الأمم المتحدة كديمقراطية كاملة ملتزمة بسيادة القانون. لقد وافقت يوغوسلافيا على واجبات العضوية التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة. ودخلت أسرة الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الجمهوريات الأخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة. لقد انتهى نزاع دام ثمان سنوات في هذه المؤسسة العظيمة. ما الذي كان يدور حوله النزاع؟ لقد ولى بدون بقايا أو أثر، ومثله العلم الذي كان يرفرف بالباطل فوق الجادة الأولى طوال السنوات الثمانية الماضية.

إننا نهنئ الرئيس كستوننتشة على قيادته وتحقيق التغيير السلمي والديمقراطي في يوغوسلافيا. ونهنئ زملاءه في حركة الديمقراطية الباسلة التي حملت إرادة الشعب إلى السلطة في بلغراد. عندما ألتقيت بالرئيس كستوننتشة الأسبوع الماضي في سكوبي، أثارني بشدة إنجازته التاريخي والشجاعة التي أظهرها هو ومؤيدوه، بمن فيهم البروفيسور سفيلانوفيتش. إننا نحياه أيضا على التزامه العلني نحو قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) الخاص بكوسوفو وبالتنفيذ الكامل لاتفاقات سلام دايتون. واليوم ينتهي جدل عقيم. فعلم الدولة التي غابت عن الوجود منذ وقت طويل

اليوغوسلافي لدى الأمم المتحدة، الذي نرحب به مرة أخرى ونتمنى له النجاح، أود أن أؤكد له أن الوفود الأفريقية مستعدة للاتصالات الرامية إلى إرساء تعاون مستمر مع يوغوسلافيا بهدف تحقيق أهداف منظمنا النبيلة.

وبما أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سوف تتمتع تماما الآن بمركزها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، نأمل نحن المجموعة الأفريقية، أن تعمل السلطات الديمقراطية اليوغوسلافية على إعلاء شأن الالتزامات الواجبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة من خلال التعاون الفعال مع المجتمع الدولي في خلق مناخ السلام والتعاون والرخاء، كما نأمل، في البلقان، التي تحتاجه كثيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل قيرغيزستان، الذي سوف يتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيدة إبراهيموفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والتميز لي، وأنا أعمل بوصفي رئيسة المجموعة الآسيوية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أن أهنئ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على انضمامها إلى الأمم المتحدة. ونحن، أعضاء المجموعة الآسيوية، نرحب به ترحيبا حارا، ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة بناء البلد وتطبيع العلاقات مع العالم. ونرحب بالتزام رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد فويسلاف كستونتشه، بالتمسك بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالوفاء بجميع الواجبات التي يتضمنها.

وأود، باسم الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لهذا الحدث الهام، وأن أتمنى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حكومة وشعبا، السلام والرخاء، والسعادة، وكل نجاح في

حتاماً، دعوني أعيد التأكيد في هذا اليوم السعيد والتاريخي، كما قال رئيس الجمعية العامة، على أن بلادي ملتزمة بشكل راسخ بالعمل مع يوغوسلافيا والأمم المتحدة انطلاقاً من روح الصداقة التاريخية بيننا وبين الأمريكيين والشعب الصربي لعقود طويلة من الزمن، على معالجة المشاكل الباقية في البلقان والتحدي العام للمستقبل. وبصفة شخصية، هذا هو يوم يعني الكثير بالنسبة لي ولزملائي في الحكومة الأمريكية، ونحن فخورون بأن ننضم للمجتمع الدولي في الترحيب بيوغوسلافيا في مكاتها السليم في المنظمة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل موريتانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد ولد ديداش (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): قبل أن ألقى ببياني، أود أن أقدم، باسم الوفود الأفريقية تعازينا إلى الوفدين الشقيقتين أنغولا وسنغافورة فيما يتعلق بجاذبي الطائرتين المأساويين الذي راح ضحيتهما العديد من الأرواح، وأطلب منهما نقل تعازينا إلى أسر الضحايا.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. فصفاً لكم وخبرتكم الشخصية سوف تضمن النجاح التام في عملنا. كذلك أود توجيه التحية والتهنئة إلى ابن أفريقياس، سلفكم ثيو - بن غوريراب، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

أود الترحيب، بصفتي رئيساً للمجموعة الأفريقية، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدخولها اليوم الأمم المتحدة. مع ذلك، يجب أن يذهب كل الثناء بصفة خاصة إلى شعب يوغوسلافيا العظيم، الذي اهتدى مرة أخرى إلى طريق الديمقراطية، وكما نتمنى، السلام. إننا نعرب عليه صداقتنا وتعاوننا الكاملين باسم شعب أفريقيا. وبالنسبة للوفد

ونوه بمزيد من الارتياح بالالتزام الرسمي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتمسك بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالوفاء بجميع الواجبات التي يتضمنها. وهذا يبشر ببدء علاقة جديدة بين الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصالح شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولصالح منظمتنا، ولصالح شعوب العالم أجمع. كما أن هذا يمثل خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات في منطقة جنوب شرقي أوروبا. ويجعلنا نتوقع بشري الحل السريع لجميع القضايا المتبقية، وتعزيز علاقات التعاون وحسن الحوار، بغية توفير مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة.

والدول الأعضاء في مجموعة دول شرق أوروبا، التي تنتمي إليها جغرافياً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تود أن ترحب ترحيباً حاراً بها في المنظمة وفي المجموعة. وتطلع إلى العمل عن كثب مع ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في السعي إلى تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل البرازيل، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سواريس (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأهنئ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. والقرار الذي اتخذ الآن يتوج عملية من التغييرات الديمقراطية العظيمة التي مرت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويمثل مناسبة هامة بالنسبة لشعبها ولتاريخ المنظمة.

إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلاحظ مع الارتياح التزام يوغوسلافيا الرسمي بقبول الواجبات المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بها. وتطلع بموعدنا إلى التعاون مع وفد جمهورية يوغوسلافيا

المستقبل. وتتطلع الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية إلى العمل عن كثب مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تعزيز السلم والأمن الدوليين، والسعي إلى تحقيق الأهداف والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل سلوفينيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول شرق أوروبا.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني، باسم مجموعة دول شرق أوروبا وبلدي، سلوفينيا، أن أهنئ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على انضمامها اليوم إلى عضوية الأمم المتحدة. وكل عضو جديد في المنظمة يعزز عالمية الأمم المتحدة، وشرعيتها، ومصداقيتها في عالم اليوم. ونوه بسعادة خاصة بوجود المبعوث الخاص لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي حضر ليشهد هذا الحدث التاريخي بالنسبة لبلده، ولنا كذلك.

ونود أن نعرب عن عميق احترامنا للرئيس كستونتشه، شخصياً، وللاتلاف الديمقراطي لالتزامهما بالتغيير السياسي والاجتماعي في بلدهما، ولالتزامهما بسيادة القانون والقيم الديمقراطية، ولعزمهما وشجاعتهما، مما أدى إلى إحداث التغييرات الديمقراطية في بلدهما.

ولا يعلم أحد مدى التحديات التي يتعين عليهما التصدي لها في المستقبل القريب أكثر من السلطات الديمقراطية الجديدة في بلغراد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكي يساعد القيادة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التغلب على الحالة المفجعة للشؤون التي ورثتها، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد على الفور، ووضع برامج على وجه السرعة لإنعاش الاقتصاد وإعادة تنشيطه. ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تسهم على نحو كبير في جهود القيادة الجديدة في هذا الصدد.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى عضوية الأمم المتحدة، ونعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها شعب يوغوسلافيا وحكومته الجديدة في إعادة إعمار بلدهما من جديد وتطبيع العلاقات مع جيرانهما ومع بقية العالم، ويعد الطلب المقدم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لعضوية الأمم المتحدة والتزامها رسمياً بقبول الالتزامات المحددة في الميثاق وتنفيذها تطورا محمودا للغاية.

ونحن ممتنون لأن مبدأ المساواة بين الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة أصبح مقبولا من جميع الأطراف. وإننا واثقون من أن قبول هذا المبدأ، إلى جانب التغييرات الديمقراطية الجارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فضلا عن التطورات المماثلة في بقية المنطقة، هي دليل على أن شعوب البلقان أصبحت مستعدة لأن تتحول باهتمامها الجماعي إلى التحديات المتمثلة في التعمير والمصالحة والسلام والتنمية المستدامين.

وعلى مدى سنوات كثيرة ظلت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تشعر بعميق الأسى لتفكك يوغوسلافيا السابقة المثير للألم، وهي عضو مؤسس في حركتنا، وما تلا ذلك من اضطراب وانقسام فيما بين جمهورياتها السابقة. وقد اتسم العقد الماضي بالنسبة لشعوب يوغوسلافيا السابقة بقدر من الصراع والرعب لا يمكن تصوره. وعانت المنطقة الأكثر اتساعا بدورها من آثار عدم الاستقرار الاقتصادي - الاجتماعي، والتدمير والفرص الضائعة.

ونأمل اليوم أن يقف البلقان الآن على مفترق الطرق المؤدية للسلام والاستقرار، بشكل يتناقض بوضوح مع ما جرى في الماضي وبالرغم من التحديات الصعبة التي ما زالت ماثلة. وهي فرصة نأمل ألا تضيع ثانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

الاتحادية. ونحن على يقين من أن مشاركة الوفد اليوغوسلافي في الأمم المتحدة سيعود بالنفع، لا على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فحسب، بل وعلى جهود جميع الدول الأعضاء من أجل إعلاء شأن مقاصد ومبادئ الميثاق، وبخاصة المساواة بين الدول الأعضاء، وتعزيز السلام، والعدالة، وحقوق الإنسان، والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل ألمانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى.

السيد شوماكر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى، أن أهنئ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على انضمامها إلى الأمم المتحدة. ويسعد المجموعة أن ترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحتل مكانها في أسرة الدول في نهاية المطاف، وترحب بها ترحيبا حارا.

ونثني على الرئيس كستوننتشه للعمل بسرعة على إنهاء العزلة التي فرضها سلفه على البلد، ونوه بارتياح كبير بتأكيداته بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستعمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتمثل لجميع واجباته الدولية.

لقد كان القصد من إنشاء منظمنا أن تكون عالمية. وهي تخطو اليوم خطوة هامة صوب التحقيق الكامل لعالميتها. ونتمنى للعضو الجديد كل نجاح، ونتطلع إلى التعاون المثمر مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصالح السلام والاستقرار في أوروبا وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

السيد كمالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأعضاء في حركة عدم الانحياز، نرحب بانضمام

ومرة أخرى: نهني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
تهنئة صادقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفدي أن يخاطب
الجمعية بصفته رئيس عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا،
وتضم في عضويتها البانيا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك وتركيا
وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا
وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واليونان، فضلا عن جمهورية
مقدونيا ذاتها.

وأهنئ سعادة السيد غوران سفيلانوفتش المبعوث
الخاص لرئيس جمهورية يوغوسلافيا، فخامة السيد
فوديسلاف كوستنتشيه والوفد المرافق له على انضمام
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى عضوية الأمم المتحدة،
وأتمنى لها النجاح كعضو في المنظمة.

وترحب جمهورية مقدونيا بعملية التعاون في جنوب
شرق أوروبا بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى
عضوية الأمم المتحدة. وهذا الحدث له أهمية خاصة. فهو
يؤذن بحقبة ديمقراطية لمنطقتنا وللعلاقات بين جمهورية
مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل. كما أنه
يشكل تطورا هاما على طريق اندماج المنطقة بأكملها في
أوروبا المتطورة.

وسيكون لعضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في
الأمم المتحدة تأثير إيجابي على الإسراع بتسوية مسألة خلافة
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على أساس
المساواة بين الدول الخمس التي خلفتها وعلى أساس قرار
ترسيم الحدود بين بلدينا.

السيد أورجنكيدزه (الاتحاد الروسي) (تكلم
بالروسية): يهنئ الوفد الروسي بحرارة جمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية على انضمامها لعضوية الأمم المتحدة. ونرحب
بالالتزام الرسمي الذي قطعته يوغوسلافيا على نفسها، والذي
عبرت عنه رسالة الرئيس كوستنتشيه ومفاده أنها ستدعم
مقاصد ومبادئ الميثاق وتنفذ جميع الالتزامات المنصوص
عليها فيه.

ومما له أهمية أن الأمم المتحدة قد اتخذت هذا القرار
اليوم، على أساس الطلب المقدم من قيادة جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية المنتخبة ديمقراطيا، وعلى أساس إرادة
الشعب اليوغوسلافي. ونحن نرحب بيوغوسلافيا الديمقراطية
عضوا كامل العضوية في المجتمع العالمي. ومما له دلالة رمزية
أن يحدث ذلك في جمعية الألفية، التي أكد فيها ممثلون لجميع
الدول على أعلى مستوى على ما للأمم المتحدة من أهمية
فائقة في الشؤون العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ونحن مقتنعون بأن عضوية يوغوسلافيا في الأمم
المتحدة ذات أهمية لا ليوغوسلافيا نفسها فحسب، بل لعالمية
المنظمة ككل وقابليتها للاستمرار. ومن المؤكد أن مشاركة
يوغوسلافيا التامة والفعالة في أنشطة الأمم المتحدة ستمكنا
من الاستفادة على نحو أكثر فعالية من إمكانيات الأمم
المتحدة للنهوض بإرساء السلم والوئام والثقة المتبادلة
والاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرق أوروبا، على
أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها بعامة.

وترى روسيا أن أحد العوامل الهامة لاستقرار الحالة
في البلقان هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤
(١٩٩٩) وبلا تردد، ونحن من جانبنا سنتعاون تعاوننا وثيقا
مع يوغوسلافيا في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية
الأخرى وفي المحافل المتعددة الأطراف لتوطيد السلم والأمن
عامة.

للمحافظة على الاستقرار في المنطقة وإدماج البلقان المتعب في أوروبا الموحدة.

نحن نتشاطر وجهة النظر القائلة بأن هذه العضوية تعبير عن ثقة المجتمع الدولي في الشعب الصربي ودعمه المستمر لهذا الشعب من خلال تقديم مساعدة غير مشروطة تمكنه من المشاركة في الازدهار مع البلدان الأوروبية وخلق الظروف الملائمة للاندماج في بلدان البلقان الأخرى على أساس فلسفة مشتركة واحترام لمبادئ العالم الجديد.

وترى ألبانيا أن روح التعاون الجديدة فيما بين الأمم التي عبر عنها بوضوح في قمة الألفية ستلقى الدعم من جانب جميع بلدان البلقان بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي قبلت أخيرا في عضوية الأمم المتحدة. إن هذا من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة للتعاون الوطيد من خلال ميثاق الاستقرار وتعزيز السلم في المنطقة والتغلب على الانقسامات والعداوات القديمة فيما بين دول البلقان وتشجيعها على التطلع إلى الأمام صوب مستقبلها.

ونأمل في أن تتمكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقيادتها الجديدة من الابتعاد عن التركة الدكتاتورية التي خلفها نظام ميلوسيفتش، وإطلاق سراح السجناء السياسيين من أبناء كوسوفو كبادرة على المصالحة وحسن النية والعمل من أجل السلم والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا واحترام الحق العالمي للشعوب في الحكم الذاتي وتقرير المصير. وتأمل ألبانيا في أن تتعاون السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نحو كامل مع المجتمع الدولي في احترام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن تقبل الحقيقة الجديدة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل

كرواتيا.

وبالأمس، اعتمدت اللجنة الأولى، بناء على اقتراح من جمهورية مقدونيا، مشروع القرار (A/C.1/55/L.47/Rev.1) وبمقتضاه ترحب الجمعية العامة للمرة الأولى بالتغيرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبآثارها الإيجابية على السلم والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا. وقد حدث نفس الشيء في اجتماع زعماء بلدان جنوب شرق أوروبا الذي عقد في عاصمة بلادي، سكوبيجي، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي حضره الرئيس كوستنتشه.

وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، فإننا بهذه المناسبة التاريخية الخاصة، نتمنى كل الخير لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل النجاح في مشاركتها في أعمال المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل

ألبانيا.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أرحب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة. لقد أعرب شعب الصرب والقيادة الديمقراطية الجديدة عن رغبتها في الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة واحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

هذا القبول، هو نتيجة لتفهم وقبول الحقائق التاريخية

الجديدة في البلقان من جانب القيادة الديمقراطية في صربيا والتي تتضمن الاعتراف بحق الشعب في الحرية وتقرير المصير، وإقامة مجتمع ديمقراطي حر يحترم حقوق الإنسان، وإنهاء سياسة قومية تسببت في مزيد من المعاناة وسفك الدماء في البلقان لفترة تزيد على ١٠ سنوات.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر بصفة خاصة

المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إسهامهم الكبير والممتاز في جنوب شرق أوروبا

عن أحداث الماضي يمكننا أن نضع الأسس السلمية للمستقبل. هناك احتمالات لمستقبل أفضل في جنوب شرقي أوروبا. مستقبل للاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقبولها مبدأ المساواة فإنها اختارت التعاون مع جيرانها لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. وبهذه الروح شاركت كرواتيا في تقديم هذا القرار وتتطلع إلى التعاون في المستقبل مع السلطات الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد ساسري (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشارك جميع المتكلمين السابقين في الترحيب بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى أسرة الأمم المتحدة. لقد قيل الكثير بالفعل بشأن المسؤوليات الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد انضمامها إلى هذه المؤسسة وبشأن حسن النية الذي أعرب عنه اليوم. ومع إعادة التأكيد على هذه المسؤوليات وإعادة ظهور مشاعر النية الحسنة أيضا تتبدى فرص جديدة. وبقدر زيادة التزامنا نحو مسؤولياتنا المشتركة تقارب الفرص وتصبح أكثر واقعية. وأعتقد أن مستقبلنا زاهر بهذه الفرص التي لم تتحقق بعد. وفي هذا السياق نرحب أيضا برؤى وكلمات الممثل الدائم لفرنسا السفير ليفيت فيما يتعلق بمصيرنا المشترك كأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما نرحب بالسيد سليفانوفيتش وبكل وفده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أدعو المبعوث الخاص لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد غوران سليفانوفيتش وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سليفانوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنقل إليكم تحيات

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): لقد حصلت تحولات كبيرة في تاريخ البلدان والمناطق بحيث في أعقابها لم يبق شيء على حاله. ونأمل في أن يكون طلب الرئيس كستونتنش الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، نقطة تحول بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجنوب شرق أوروبا برمته ونرحب بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة بوصفها أحدث عضو فيها.

ونهنئ رئيس وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد سليفانوفيتش وبطلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة كما فعلت الدول الأربعة الخليفة الأخرى من قبل، تؤكد السلطات الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قبولها لمبدأ المساواة بين جميع الدول التي بزغت بعد تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

هذه الخطوة بداية سليمة للسلطات الجديدة، وتبعث على التفاؤل إذ أنها ستتخلى عن السياسات الفاشلة لنظام ميلوسوفيتش باحترام الحدود والسلامة الإقليمية للدول المجاورة وحماية حقوق الإنسان والأقليات وفقا للمعايير الدولية، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإضافة إلى احترام المساواة القانونية بين الدول الخمس الخليفة في المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالخلافة. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقيامها بذلك تكون قد أسهمت إسهاما قيما في علاقات حسن الجوار وتحقيق السلم والاستقرار الدائم في جنوب شرقي أوروبا.

واليوم يحتفل الشعب في كرواتيا بيوم جميع القديسين وهو وقت نتذكر فيه أحبابنا الذين ماتوا. ولا يمكن لأحد أن يعيد إلى الحياة ضحايا الأعمال العدائية في جنوب شرقي أوروبا. ومع ذلك فإن واجبنا القانوني والسياسي والأخلاقي هو أن نتعاون في المحاكمة على جرائم الحرب وحل مسألة الأشخاص المفقودين ومنع تكرار المأساة. وبقبول المسؤولية

حدثت في بلدي. فقد مارس شعب يوغوسلافيا، في ظروف بالغة الشدة، حقه في الاقتراع ورفض رفضا ساحقا نظام التسلط والقمع، معربا عن اختياره للديمقراطية بدلا منه. وأظهر شعب بلدي الشجاعة والمثابرة في الدفاع عن حقه في الاقتراع وصمد لتهديدات العنف والإرهاب الموجهة إليه. لقد تحلى بالشجاعة والكبرياء، وأن الحكومة الجديدة لن تحبط الآمال التي يعقدها عليها.

نعم لقد انتصر شعب بلدي في معركته بفضل شجاعته وتصميمه، غير أنه لو لم يمد المجتمع الدولي يد المساعدة بهذا السخاء والإيثار لكانت صعوبة الفوز في تلك المعركة أشد من ذلك كثيرا بالتأكيد. ومن ثم أعرب عن شكري لجميع أصدقائنا وحلفائنا الكثيرين الذين وثقوا دائما بنا وأعانونا في معركتنا الشاقة المضنية والتي كثيرا ما تطلبت جهدا شاقا في كل خطوة على الطريق.

ويمثل وجودي هنا أيضا تقديرا لانتصار شعب بلدي في النهاية، لانتصار رجال ونساء يوغوسلافيا العاديين، في كفاحهم من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

ولكن لا يكفي التغيير السياسي وحده للإفلات من قبضة الماضي. فسيحتاج الأمر أيضا إلى التغيير والنمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي. ولتحقيق هذه الأمور، سيتمثل هدف الحكومة الجديدة في الانضمام إلى المشاريع الاقتصادية في المنطقة والاندماج في الاقتصاد العالمي بأكمله. ومنذ أيام قليلة قبل انضمام بلدي إلى ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، ويمكنني القول بأن هذا ليس سوى البداية.

ويوغوسلافيا الديمقراطية، التي تحكمها حكومة منتخبة من قبل الشعب، ملتزمة بأن ينتهج الشعب سياسة الصداقة والتعاون مع جميع البلدان، وسوف تسعى لتحقيق السلام وتعزيز النوايا الحسنة وتوطيد دعائم الاستقرار.

السيد فويسلاف كوستونيتسا، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتحيات حكومتها وشعبها.

وهذه لحظة خاصة جدا بالنسبة لي أود أن أتقاسمها مع جميع الحاضرين. فقد قررت الجمعية العامة بالإجماع السماح لبلدي بالانضمام إلى عضويتها وأصبحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الآن عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة العالمية، مما يمكنها من أن تتبوأ مكائها اللائق في أسرة الأمم.

ونعرب أنا ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد كوستونيتسا عن امتناننا العميق للأمين العام كوفي عنان ولأعضاء مجلس الأمن ولالأعضاء الدائمين بصفة خاصة، على تأييدهم وعلى القرار الذي اتخذوه بالتوصية بانضمام بلدي على وجه السرعة إلى عضوية الأمم المتحدة.

ونفهم أن القرار الذي أئخذ لتوه يسلم بالتغييرات الديمقراطية العميقة التي جرت في يوغوسلافيا ويؤيدها. فبعد ١٠ سنوات طويلة من الصراع، يواجه بلدي كثيرا من الصعوبات وكثيرا من المشاكل الداخلية والخارجية على السواء. وقد سبقت الإشارة بالفعل إلى معظم هذه المشاكل، في البيانات التي أدلي بها هنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم بعض التأكيدات لأعضاء الجمعية، وبخاصة للدول المجاورة لنا والحكومة كل منها. فيوغوسلافيا تدرك هذه المشاكل. وهي مستعدة ولديها الرغبة في العمل مع جيرانها ومع المجتمع الدولي بأسره على اجتيازها. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تكون يوغوسلافيا جارا جديرا بالثقة وعضوا ملتزما في المجتمع الدولي وسوف تستثمر أفضل جهودها في تعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة فضلا عن العالم بأسره.

وتتحلى في هذه السياسة المصالح الحيوية للشعب اليوغوسلافي وهي من نتاج التغييرات الديمقراطية العميقة التي

المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومشاريع البروتوكولات الملحق بها.

وصباح يوم الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ستتناول الجمعية البند ١٧٥ من جدول الأعمال المعنون "دور الماس في إشعال الصراعات" باعتباره البند الثالث من جدول أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٩.

وستجعل يوغوسلافيا التعاون مع أوروبا إحدى أولوياتها بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة. وستظل منفتحة ومستعدة لإقامة علاقات وثيقة تتسم بالتعاون مع جميع بلدان العالم الأخرى ومع المنظمات الدولية. وستنطلق دائما في اضطلاعها بذلك من مبادئ المساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة واحترامها، والعمل لأجل السلام والاستقرار. وسوف تحترم يوغوسلافيا أيضا الأهداف والمبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما أود أن أؤكد للجمعية العامة أن يوغوسلافيا الديمقراطية وحكومتها وشعبها سوف لن تحيد أبدا عن إصرارها على الوفاء بهذا الوعد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأن علم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سوف يرفع في الاحتفال الذي سيجري أمام مدخل الوفود عقب رفع هذه الجلسة مباشرة. وأدعو جميع الممثلين لحضوره.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن الإضافات التالية إلى برنامج عمل الجمعية العامة.

صباح يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ستتناول الجمعية العامة البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "بيت لحم ٢٠٠٠" باعتباره البند الرابع من جدول الأعمال، وكان مقررا له أصلا يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وصباح يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ستتناول الجمعية البند ١٠٥ من جدول الأعمال المعنون "منع الجريمة والعدالة الجنائية" باعتباره البند الأول من جدول أعمالها لغرض واحد هو البت في اتفاقية الأمم